الباب الثالث

المدافعة المجتمعية
وتحديات الانفتاح الرسالي

obeikandl.com

obeikandl.com

مدخل

المدافعة والتدافع سنة من سنن التغيير ، وقانون من قوانين التداول من أجل عمارة الأرض ، قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [البقرة:٢٥١] .

ورؤية حركة التوحيد والإصلاح التي حددت مهمتها في «إقامة الدين وإصلاح المجتمع» ، توضح بجلاء أنها مدركة لمحددات التنافس الإيجابي والتزاحم والتدافع في عملها الإصلاحي ، درءا للفساد والإفساد ، ومنعا لمساعي تهميش الدين والتجرؤ على الحرمات وتمكينا لمكتسبات التدين .

إن «الفعالية التدافعية» مشروطة بالتجديد والتطوير في فهمنا للمجتمع ولتحولاته ، والتي تسهم في تجديد آليات المدافعة وتجدد من قدراتها على الاستمرارية ، بل وترفع الحركة من مستوى «ردود الأفعال» و«الظرفية» و«الهامشية» ، إلى مستوى الجاهزية في التعاطي مع المستجدات ، وفي ركوب التحديات ، وأيضا في اقتناص الفرص والسرعة في استثمارها لفائدة المشروع الإصلاحي دون تردد أو انتظار .

إن من مقتضيات خوض هذه المدافعة المجتمعية بناء مسار جديد من العلاقات المجتمعية مع مختلف الفاعلين ، وفق رؤية استراتيجية لانفتاح يقوم على مبدأي المشاركة والتعاون ، بما هو انفتاح يبتعد عن إساءة الظن بالناس ، ولا يرى نفسه أفضل منهم أو أن منزلته خير من منزلتهم . انفتاح مَنْ لا ينظر

للآخر بعين التحقير والانتقاص ، ويعطي الأولوية للبحث عن جوانب الخير في الآخر لتنميتها . انفتاح بمنطق «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب» ، ليؤسس بذلك لمنهج في التعاون في مناطق الاتفاق ، والتماس العذر في مناطق الاختلاف .

انفتاح على الآخر بمنطق البحث عن المشترك وعن نقط الالتقاء ، من أجل التكامل والتعاون على حل المشكلات والمعضلات ، وخدمة القضايا المشتركة . انفتاح بمنطق الشراكة يجعل من التنظيم وسيلة لخدمة المجتمع ، في إطار من التفاعل والقابلية للأخذ والعطاء .

والأكيد أن هذا الشكل من الانفتاح يحقق أبعاد الرسالية في توجهات الحركة الإسلامية التي تحدثنا عنها في الباب الأول ، والتي تحتاج إلى تعميق واستيعاب مسار يؤمن بالتعددية ، ويوسع من دائرة الـ«نحن» ومن مفاهيم الجماعة والانتماء ، ويمتنع في المقابل عن منطق التصنيف الإقصائي للمجتمع ، أو التصنيف التعبوي ، حيث يصير المعيار في نجاح التنظيم هو مدى مساهمته في خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتبني همومه وقضاياه ، ومدى استفادة المجتمع واستفادة الأمة من أعمال ومبادرات هذا التنظيم أو تلك الجماعة .

وسنحاول من خلال هذا الباب أن نعالج هذه الأبعاد من خلال استحضار مختلف توجهات ومظاهر الفاعلين الأساسيين في البلد ، سواء تعلق الأمر بالفاعلين في الحقل الديني «الحقل الديني الرسمي ، العلماء ، الحركات الإسلامية المختلفة ، الطرق الصوفية ، التعبيرات السلفية المختلفة» ، وما

يطرحه ذلك من إشكاليات تتعلق بمفهوم الجبهة الدينية الذي هيمن على الوعي الحركي بخصوص العلاقات الممكنة ضمن هذا المجال ، والذي يحتاج اليوم إلى مراجعة جوهرية وإلى آفاق أوسع تطرح إشكالية الإصلاح ضمن رؤية تفاعلية للدفاع عن جميع المتضررين من الفساد والإفساد ، كما نهتم بباقي الفاعلين «التيار العلماني ، التعبيرات الإباحية الجديدة ، التوجه الاستئصالي ، ثم أصحاب أطروحة الصراع العدمي» ، وما يطرحه ذلك من إشكالية تمس المرجعية (تسييد المواثيق الدولية) ، أو إشكاليات فكرية وثقافية تمس فهما معينا لمنظومة القيم يعطيها الطابع الكوني على حساب عمق الإنساني المشترك ، ثم إشكاليات سياسية تتصل بفهم أصحاب أطروحة الصراع العدمي لقضايا التعددية والديموقراطية .

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

العلاقة مع الحقل الديني

نحاول ضمن هذا المبحث التفكير في واقع العلاقة بين مكونات الحقل الديني ، من زاوية القضية الحاملة ، ذلك أننا نتصور بأن الاشتراك في المرجعية بينها لا ينبغي أن يكون منتهى العلاقة ، بل ينبغي أن يكون مدخلها ومقدمتها للتعاون في القضايا المجتمعية الكبرى ، وما نسميه الأبعاد الجديدة للعلاقة بين الفاعلين في الحقل الديني .

و نقصد بالفاعلين في الحقل الديني باختصار ، مجموع الفاعلين الأساسيين في المجتمع ، الذين ينطلقون من نفس المرجعية في رؤيتهم للتغيير ، أي الإسلام باعتباره المرجعية الحاكمة ، وقد تختلف مستويات فهم وتأويل هذه المرجعية ، سواء بحسب الموقع المؤسساتي ، أو بحسب المسلكية السياسية ، أو بحسب مستوى الاقتراب من العمق الاجتماعي من عدمه ، وهي على كل حال اختلافات في الجزئي وليس في الكلي ، واختلافات في المنهج وليس في الرؤية ، ويدخل ضمن ذلك الحقل الديني الرسمي (الذي تشرف عليه الدولة) ، والعلماء ، والحركات الإسلامية ، والطرق الصوفية ، والتعبيرات السلفية وما يدخل في التعريف السالف الذكر .

فكيف تتحدد العلاقة بين هذه المكونات؟

وما هي الأبعاد الجديدة التي يمكن أن تأخذها ضمن منظورنا للانفتاح

والتدافع المجتمعي؟

وما هي الاقتراحات العملية التي يمكن المساهمة بها في التطوير والإنضاج؟

ويقتضي الدخول في هذا المسار الاجتهاد المشترك من قبل جميع هؤلاء الفاعلين ، في توسيع المجال الحيوي لفعلهم المجتمعي ، مما يمكننا من الحديث عن «ما بعد الجبهة الدينية» ، باعتباره ليس تحولا في البنية يمس تكوين الجبهة .

الفاعلون في الحقل الديني؟؟

إن العلاقة التي ينبغي أن تتأسس بين هؤلاء الفاعلين ، يمكن أن تتخذ صورا شتى من التعاون ، أو التنسيق ، أو التواصل ، أو التشارك والدعم والنصرة ، أو التعايش والاعتراف المتبادل ، أو التناصح والترشيد ، وهي مساحات رحبة وواسعة .

علاقة حركة التوحيد والإصلاح بالفاعلين في الحقل الديني تحكمها منطلقات مبدئية تطورت في سياق التحولات الفكرية والاستراتيجية التي عرفتها ، إذ يمكن للمتأمل في رسالة الحركة أن يكتشف طابعها التفاعلي الايجابي في تصورها للعملية الإصلاحية ، فحينما تتحدث الحركة عن «الإسهام» في إقامة الدين وإصلاح المجتمع» فهي بذلك تعي دورها كفاعل من بين فاعلين آخرين لتحقيق هذه الأهداف والمقاصد ، دونما إقصاء أو استعلاء أو «تمركز حول الذات» ، فـ«الإسهام» بهذه الدلالة التي يستعمل وفقها ، يدل على فهم عميق لحاجة الأمة إلى كل مكوناتها وفعالياتها في الإصلاح والنهوض ، بحيث لا يمكن لطرف واحد أن ينهض بدور الإصلاح ومهماته الكبرى .

إن تفعيل الحقل الديني يتطلب «إسهام» كل العلماء سواء منهم العاملون في المؤسسات الرسمية كوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو المجالس العلمية ، أو الذين يشتغلون بشكل مستقل ، كما أنه يحتاج إلى جهود الحركات الإسلامية بمختلف اتجاهاتها ، وإلى الجامعات والمعاهد الشرعية وإلى عمل أهل التربية والسلوك من الصوفية وغيرهم ، وأيضا يحتاج إلى الجمعيات المدنية والثقافية وغيرها من المؤسسات والفاعلين في هذا المجال .

إن العلاقة التي ينبغي أن تتأسس بين هؤلاء الفاعلين ، يمكن أن تتخذ صورا شتى من التعاون ، أو التنسيق ، أو التواصل ، أو التشارك والدعم والنصرة ، أو التعايش والاعتراف المتبادل ، أو التناصح والترشيد ، وهي مساحات رحبة وواسعة في العلاقة تجد أصلها في قوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة:٢] ، فتمضي في سياق الحوار والمفاضلة بين الوسائل والأولويات والخيارات المختلفة والمتنوعة ، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بـ«التدافع التنافسي الإيجابي» الذي يقوم على مبدأ أساسي من مبادئ ديننا الحنيف وهو التنافس في طلب الخير وفعله مصداقا لقوله تعالى : ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ﴾ [المطففين:٢٦] .

محظورات ومحاذير :

وأتصور أن استلهام منطق «التدافع التنافسي الإيجابي» بأشكاله المختلفة ، ينبغي أن يجنب الفاعلين في الحقل الديني الوقوع في محظورين خطيرين ، قد يكون لهما أبلغ الأثر السلبي على مسيرة تلك العلاقة :

المحظور الأول : هو الوقوع في أسر العقلية الطائفية ، التي تمنع التناصح ، وتنشد إلى لغة المجاملات والسكوت عن الأخطاء ، تحت ذريعة خدمة نفس المشروع ، وهو منطق غير سليم وغير محمود ، فإذا كنا نسعى لنقيم الدين فيما حولنا قولا وصدقا ، فإنه ينبغي من باب أولى أن نسعى لنقيمه في أنفسنا وفيما بيننا ، مما يحتم علينا عدم القبول بالانحرافات أو تبرير الاختلالات أو السكوت عن التجاوزات .

ومن هذا المنطلق ، فإننا نتفهم انتقادات من يؤاخذ على حركة التوحيد والإصلاح مشاركتها في العمل السياسي وينبهها إلى أخطائها ، وبنفس المنطق نستقبل ملاحظات بعض أهل العلم من التيار السلفي في نقدهم للعمل الجماعي المنظم واعتباره تسييسا للدعوة . ولا ينبغي أن تفهم مواقف الحركة عندما وجهت رسالة النصح إلى جماعة العدل والإحسان أو حينما تؤاخذ على العلماء سكوتهم عن بعض قضايا الأمة والمجتمع ، إلا ضمن هذا المنطق .

المحظور الثاني : هو الوقوع في دائرة الصراع الذي يقوم على الإقصاء والإبعاد والذي يصدق على أصاحبه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾ [الأنفال:٤٦] ، فذلك ينبغي أن يكون خطا أحمر في العلاقة بين الفاعلين الدينيين ، فلا يدعي طرف أنه يمتلك الحقيقة المطلقة ، ويحتكر المجال لتنظيمه أو هيئته من مثل ما يردده بعض «الاستئصاليين» من أن الشأن الديني أمر خاص وحكر على وزارة الأوقاف والمؤسسات العلمية الرسمية ، وأنه لا دخل لأي هيئات أو مؤسسات أو جمعيات أخرى أن تشتغل فيه ، في الوقت الذي

يتحدثون فيه عن ضرورة إشراك الفاعلين الجمعويين في مجمل المجالات الأخرى . إن التحذير من منطق الصراع ينطلق من وعينا بالنتائج الكارثية التي انتهى إليها في فترات سابقة ، إذ ليس خافيا على أحد علاقات الصراع والتقاطب التي كانت تحكم التنظيمات الإسلامية وخاصة في الجامعة في فترة التسعينيات وما قبلها ، وأيضا الفكر الصدامي الذي حكم الصحوة الإسلامية في بداياتها الأولى ، والذي تجلى أساسا في بعض المواجهات مع أئمة المساجد والخطباء ، مما استنزف كثيرا من الجهود وضيع فرصا كبيرة على الدعوة ، وقدم خدمة مجانية لخصوم المشروع الإسلامي .

العلماء إذ يسترجعون مكانتهم في المجتمع !

وبالإضافة إلى كل ما سبق ، فإن مرتكزين أساسيين يحكمان علاقتنا بمؤسسة العلماء ، باعتبار أن العلاقة معها تشكل عنوانا كبيرا لمدى استلهامنا الموضوعي لمنطق «الإسهام» و«التدافع التنافسي» .

١ ـ مرتكز مبدئي : ينطلق من توجه استراتيجي ينظر إلى العلماء من خلال مكانتهم في المجتمع ودورهم في الإصلاح والتجديد والإحياء ، وهو دور ثابت لا مناص منه ، كيفما كانت المسوغات التي تعتمدها بعض الجهات التي تسعى إلى تقزيم دور العلماء ، تارة بتحميلهم المسؤولية المعنوية لبعض الأعمال الإرهابية ، وتارة أخرى بسحب زمام المبادرة منهم .

إن هذا الخيار المبدئي هو الذي يدعونا لدعم الجهود الرامية لاسترجاع العلماء لمكانتهم ، وتطوير آدائهم وتفاعلهم مع قضايا المجتمع وتقوية

استيعابهم لقضايا العصر ، وهو نفسه الخيار الذي يجعلنا لا نمتنع ولا نتردد في النصح للعلماء عند سكوتهم أو استجابتهم لمحاولات إبعادهم . إننا نتمنى بالفعل أن تنجح مؤسسة العلماء في القيام بأدوارها التاريخية في الإصلاح المجتمعي ، وأن تحافظ على الرصيد التاريخي الهام لعلماء المغرب الذي يؤكد أنهم كانوا منخرطين بقوة في تحديات مقاومة المستعمر والنهوض بأدوار الاجتهاد والتجديد . وهم مدعوون اليوم للإسهام بفعالية في تنمية المجتمع وتخليقه وتحصينه .

٢ ـ مرتكز واقعي وحضاري : يعي خطورة المساعي الخارجية والداخلية الهادفة إلى الوقيعة بين مكونات الحقل الديني بلعبها على مفردات الاعتدال والتشدد والرسمي والشعبي والحركي والصوفي كمدخل لإثارة الصراع الداخلي تنزيلا لما تلخص في الخطاطة الاستراتيجية الصادرة عن «مؤسسة راند» الأمريكية حول تدبير العلاقة بين الفاعلين الدينيين في العالم العربي والإسلامي ، والذي دعا إلى توسيع الهوة بين ما سمي بالإسلام التقليدي والإسلام الأصولي .

وإجمالا فإن التحديات التي تستهدف التدين ، في مقابل هذا الإقبال الكبير من الناس على الالتزام بالدين ، يوفر فرصا مهمة للدعوة والإصلاح تستوعب الجميع وتحتاج لتضافر الجميع على أرضية الهدي الرباني الذي يدعو إلى التنافس الإيجابي .

الإسلاميون وآليات تدبير الاختلاف

إن الحوار والتدبير العقلاني للاختلاف حاجة موضوعية وضرورة حضارية .

كيف ندبر الاختلاف في الرأي أو الموقف أو الاختيار؟

وكيف لا يسقط بعضنا في تخوين الآخرين والتشكيك في نواياهم بمجرد الاختلاف؟

حينما انتهى الشيخ من درسه !

سؤال مؤرق ظل يراودني منذ حوالي اثنتين وعشرين سنة ، حيث كانت صدمتي الأولى من وقع خطاب التخوين والتشكيك في الآخرين بمجرد الاختلاف . فقد فاجأني أحد المشايخ ، من الذين كنا نستضيفهم في إطار الدروس الشهرية بأحد المساجد في ألمانيا ، فبعد أن انتهى «الشيخ» من درسه الرفيع الذي كان يحمل دلالات وعبر عميقة ، وفي جلسة خاصة مع زمرة من أبناء التنظيمات الإسلامية هناك حيث كنا نسأله عن أحوال الصحوة في البلاد الإسلامية ، فانطلق شيخنا المفوه في الخطابة والوعظ يعرض بهذا ويكيل التهم لذاك ، ولم يسلم أحد ممن اختلف معهم في الرأي من الدعاة والعلماء ، من تهم الخيانة أو العمالة .

وقد ظلت تلك الصورة منطبعة في ذهني ، وترد علي كلما تعرضت لموقف مماثل حيث تأكد عندي مع مرور الزمن وكثرة الشواهد بأننا أمام ظاهرة حقيقية تحتاج إلى علاج . فعلى سبيل المثال قلما تجد إنصافا في حق من خرج من

جماعة إسلامية لسبب من الأسباب ، بل غالبا ما تصدر الأحكام الجاهزة في حقه باختياره الحياة الدنيا على الآخرة وتغليبه المصالح الذاتية على مصلحة الجماعة ، بل قد يصل الاتهام إلى التخوين .

تشكيك وتخوين؟

وإذا أردنا أن نتوقف عن بعض الشواهد الدالة ، سنجد مثلا أنه في تركيا لم يسلم أوردغان من هذه التهم التي تسمعها من مخالفيه في المدرسة السابقة ، وأيضا لم يسلم من ذلك الذين اختلفوا مع الحركة الإسلامية في السودان ممن صاروا اليوم في سدة الحكم ، ثم لم تسلم من ذلك الشخصيات التي أسست «حزب الوسط» في مصر أو التي تحاول ذلك في الأردن ، إلخ .

وفي المقابل ، قد تجد نفس التعاطي غير المنصف في حق المختلفين من الجهة الأخرى . ففكر أربكان يعتبره مخالفوه متجاوزا ، والترابي صار عند معارضيه علمانيا ، وجماعة الإخوان المسلمين متهمة بالاستبداد التنظيمي .

وهكذا تجد نفسك أمام حالات كثيرة تدل على أزمة حقيقة في ثقافة الاختلاف يعيشها العمل الإسلامي .

ولا ترتبط هذه الإشكالية فقط بالتنظيمات الحركية ، بل قد تجد تعبيراتها أيضا ــ وربما بشكل أسوء ــ عند الذين لا ينتمون لأي تنظيم ، بحيث لا يتوقف الأمر عند الاتهام بالعمالة ، بل قد يصل إلى التشكيك في عقيدة المختلف معهم .

كيف ندبر الاختلاف؟

ومن الملفت للانتباه أن جميع هؤلاء الذين تجد عندهم «اختلالا» في الحكم

على الآخرين عند الاختلاف في الرأي أو الموقف أو الاختيار ، يتفقون بشكل عجيب على أن أسباب الاختلاف والفرقة تكمن فقط في اتباع الهوى وضعف الإيمان والتعصب التنظيمي ، دون غيرها من الأسباب الأخرى .

ويجدر بنا أن نضع هذه التفسيرات على محك التساؤل النقدي :

فإذا كانت تلك الأسباب كافية فلماذا لم نستطع بعد علاج الظاهرة وتجاوزها؟

ثم ألا يمكن أن نقف عند تفسيرات أخرى تسهم في علاج المشكل؟

ألا يوجد لدينا تقصير في الأخذ بآليات تدبير الاختلاف كما تعارف عليها الناس في مختلف المجتمعات ، والتي ربما كان الخلاف في بعض حالاتها أقوى وأشد؟

إن علاج الظاهرة/ الداء ، ينطلق أولا من الاعتراف بوجودها ، واعتبارها تجليا من تجليات ضعف تجربتنا في تدبير الاختلاف ، وهي مقدمة أساسية لأجل الارتفاع عن منطق التخوين والنيل من الآخرين .

وبالإضافة إلى ذلك ، نحتاج إلى تطوير ثقافتنا التنظيمية لتستوعب أساليب تدبير الاختلاف ، بالاستفادة مما وصل إليه الكسب البشري في هذا المجال ، وخاصة ما يتصل بوضع قنوات لتصريف الاختلاف عبر آليات الديمقراطية والتفاوض العقلاني ومواجهة الأفكار لا الأشخاص ، وغيرها من الآليات التي ستسهم في تعميق الأبعاد الموضوعية من خلال الجانب الإجرائي في العملية .

وأما الاختلاف فهو رحمة :

إن الأمر الطبيعي والأصلي هو أن يكون أبناء الحركة الإسلامية نموذجا في

مقام تمثل معنى «الاختلاف رحمة» ، وذلك بحكم رصيدهم الشرعي وتربيتهم الدينية التي تزكي فيهم تلك الإشراقات التي زخر بها تاريخ المسلمين في تدبيرهم للاختلاف ، وبين أيدينا مثلا الإمام الشافعي الذي قدم لنا قاعدته الذهبية في تدبير الاختلاف في الرأي ، حين قال : «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب» ، فإذا ما استلهم أبناء الحركة الإسلامية هذه الخلفية الروحية العميقة ، واتجهوا انطلاقا منها إلى تطوير البنيات والآليات التي تسهم في تدبير الاختلاف ، دون الركون إلى التفسيرات السهلة التي تربط الظاهرة فقط بضعف الإيمان وإتباع الهوى وغيرها من المقولات الجاهزة التي قد تكون في بعض الحالات صحيحة ، حينئذ يمكن أن يرتفعوا إلى ذاك المقام المنشود الذي لن يكتمل إلا إذا تم الأخذ بمختلف الأبعاد السننية الاجتماعية والتنظيمية في تدبير الاختلاف كما تبلورت في الاجتماع الإنساني .

وفي المحصلة ، فإن الحوار والتدبير العقلاني للاختلاف حاجة موضوعية وضرورة حضارية ، للحيلولة دون سيادة ثقافة التخوين والتشكيك ، التي تنتهي إلى أن يحيد المجتمع عن الصواب ، وينهار مقوم أساسي من مقومات العمران البشري ، ويكون ذلك باعثا على خراب وتدهور العلاقات الإنسانية والاجتماعية ، وبروز التناقض الفكري والنفسي في شخصية الإنسان .

إن الأخذ بآليات الحوار العقلاني البناء كفيلة بتوفير أجواء النقاش الموضوعي لمختلف الآراء والحفاظ على الشخصية الاعتبارية لأصحابها ، وبناء الشخصية المتوازنة القادرة عل القيام بمهام النهوض الحضاري .

«ولا تنسوا الفضل بينكم»

بين الفرد والجماعة عطاء ووفاء

تعتبر الحركات والجماعات الإسلامية إطارا للاجتماع من أجل دعوة الناس إلى الله تعالى ، ووسيلة للعمل على تحقيق الأهداف والمشاريع المشتركة ، وفق القناعات والأفكار ، والمنبثقة عن التشاور والمدارسة والمناقشة ، والمعبر عنها في الوثائق والخطط والبرامج المسطرة ، وهي كذلك بمثابة إطار يعبر عن الإرادة الجماعية والقناعات المشتركة لتنظيم الأعمال وتنسيق الجهود وترتيب الأولويات والتعاون على التنفيذ والإنجاز .

و تبقى مسألة الانتماء أو الانتساب لهذه الحركة أو تلك أو لهذه الجماعة أو تلك ، خاضعة ومتأثرة بمدى قناعة أو اقتناع الفرد بمشروعها ومدى اتفاقه مع منهجها ومدى التوافق مع أفكارها ومدى الاتفاق مع أساليبها ووسائلها ومنطلقاتها وأهدافها .

كما أن مغادرته كذلك تخضع وتتأثر بجملة من العوامل المتعلقة بتغير القناعات أو الأفكار والتصورات ، أو الأهداف والأولويات ، أو تغير الظروف والأوضاع ، أو تغير الشخصية والوضعية الاجتماعية والمكانة الاعتبارية ، أو عند الاختلاف وعدم الاتفاق حول القضايا والمسائل والمواقف الأساسية .

وعليه فالعمل الجماعي المنظم وسيلة ضرورية لكل مشروع مجتمعي للإصلاح ، والانتماء للجماعة فرصة لضم جهود الفرد إلى جهود الآخرين لتوسيع المجال الحيوي للفعل الإصلاحي ومغادرة بعض الأفراد للجماعة أو الانسحاب منها أمر طبيعي ويكاد يكون مصاحبا لكل التنظيمات وسنة من سنن ديناميكية المجموعات .

لكن هناك مشكلة تعاني منها أوساط الإسلاميين في استيعاب الظاهرة وتقبلها والتعامل معها في إطارها الطبيعي ، والمسألة في الاتجاهين ، إذ ينظر إلى مغادر التنظيم كالخارج عن جماعة المسلمين ، والخارج عن الصراط المستقيم ، والضال عن سواء السبيل ، ويواجه بالحديث القائل بأن « **من خرج من الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلى أن يرجع** » ، وينعت بالمتساقط في طريق الدعوة ، وقد يصل الأمر إلى التشهير به وكيل التهم بالعمالة والخيانة والتشكيك في النوايا ، وغير ذلك ، وكأنه خرج من الملة وزاغ زيغا عظيما وضل ضلالا مبينا وانحرف انحرافا فظيعا .

مع تجاهل كل ما قد يكون قدمه للدعوة من داخل التنظيم ، وما قد يقدمه من خارج التنظيم ، ومع تجاهل لحقيقة أن العمل للإسلام وللدعوة يمكن أن يكون من مواقع مختلفة ومن جبهات متعددة ومن ثغور كثيرة ، وأن الأساس في ذلك هو التكامل والتعاون والتعاضد .

ومن جهة أخرى فإن المغادر من الحركة الإسلامية إلى إطار آخر أو من التنظيم الحركي إلى مؤسسة دعوية رسمية أو شبه رسمية ، قد ينزلق نحو

الانخراط في تسفيه إطاره السابق وتحقير أعماله ، والتبخيس في حقه ، والتقليل من دوره ومن أهميته ومن شأنه ، قبل أن يبدأ في مناجاة الإخوان ورفاق الأمس وتنبيههم إلى عدم جدوائية هذا الإطار ، وعبثية العمل فيه ، وينتهي بتحريضهم على الخروج من الجماعة .

متناسيا كل حسنات الحركة الإسلامية وفضلها ، ومتجاهلا لحال ومآل الواقع الحالي للأمة وللمجتمع بدون حركات إسلامية ، وهو ما يسميه أخونا الدكتور أحمد الريسوني بالتاريخ الذي لم يقع ، أي التاريخ الذي مضى لو أنه مر ولم تكن فيه الحركة الإسلامية بنضالها ودعوتها وتنبيهها ونصحها وثباتها وصمودها وجهدها وجهادها وتربيتها وتكوينها ، كيف كان سيكون حال هذا الواقع وهذا الحاضر .

ومتناسيا فضل الحركة الإسلامية عليه ودورها في إنضاج أفكاره وقناعاته وفي تشكيل شخصيته وتصوراته ، وفي الأخذ بيده وصقل مواهبه ، وربما في هدايته ، وفي تربيته وتكوينه ، حتى صلب عوده وأصاب حظه من العلم واكتسب نصيبه من آليات التفكير والتمحيص والتحليل والإبداع ، وبعد هذا كله ينقلب جاحدا لهذه الحركات الإسلامية مستبعدا أي دور لها أوجدوى من وجودها ولا من العمل فيها .

والكلام هنا لا يتعلق بالنقد وتوجيه النصح ، الذي يبقى مطلوبا وواجبا بين الفرد والجماعة وضروريا في كل المراحل سواء من داخل التنظيم أو من خارجه ، لأن النقد والمراجعات المستمرة والنقاشات وتعدد الآراء وتنوعها

وتنافسها وتفاعلها هو الذي من شأنه أن يصقل تجربة هذه الحركات ويغنى رصيدها ويطور فكرها ويرص منهج تفكيرها ويرسخ مصداقيتها ، ويعزز الثقة بها وبمنهجها ، ولكن الكلام هنا عن النقض والهدم وعن التشهير والتحقير والتبخيس .

وتلك مسألة تتعلق بالوفاء وذكر الجميل وحفظ الفضل لأهله وشكر المعروف ، وحفظ المكانة للجميع ، « للفرد وللجماعة أثناء التعاقد وبعده» والكيل بالعدل والقسط ، دون بخس الناس أشياءهم ، مصداقا للآية الكريمة : ﴿ وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ ﴾ [هود:٨٥] ، وألا يكون الفراق أو الافتراق سببا في نسيان الفضل ، مصداقا لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة:٢٣٧] .

وحتى في حال الاختلاف في التقدير أو في الرؤى ، فإن الاختلاف في الرأي لا ينبغي أن يفسد للود قضية ، وإن المنطلق والمرجعية تبقى واحدة ، والهدف يبقى مشتركا ، ويبقى للفرد والجماعة لكل واحد منهما أسلوبه ومنهجه ، وكل واحد من جهته ومن جبهته ، على أساس التعاون في مناطق الاتفاق والتماس العذر في مناطق الاختلاف .

التنظيمات الحركية والطرق الصوفية

إن بناء الحكم على الشيء والموقف منه في «المنهجية الإسلامية» لا ينبغي أن يكون «مغلقا» و«جامدا» و«وثوقيا» وغير قابل للتعديل ، بل يقوم على المرونة الفكرية اللازمة التي تستوعب التحديات وتستفيد من الإمكانات التي تتيحها كل الخيارات المتاحة» .

إن محددات العلاقة بين مكونات الحقل الديني والفاعلين فيه تقوم كما أسلفنا القول على فكرة «التدافع التنافسي الإيجابي» بدل منطق «الصراع والمغالبة» ، غير أن تحقيق مناط هذه الفكرة يتطلب لا شك استراتيجيات في بناء علاقات عامة تستوعب المشترك بين مختلف الفاعلين الدينيين ، وتبني علاقات أخوة ومحبة متبادلة لا تتكدر بسبب الموقف الفكري أو النصيحة والمعاتبة لتتحول إلى موقف مسبق يقوم على الرفض والمقاطعة والصدود .

لكن ، إذا وقفنا عند تجل من تجليات هذا التصور ، وأقصد العلاقة مع الطرق الصوفية ، فهل سنجد بالفعل أننا مستلهمون لمنهج الاستيعاب؟

الإسلام رسالة استيعاب :

إن الإسلام بطبيعته رسالة قائمة على الاستيعاب للحضارات والأقوام والثقافات السابقة ، كما أن من الحكمة أن تبدأ العلاقات بدائرة «المتفق عليه» لتعززه وتطوره ليصير نفعا عاما للأمة جمعاء ، كما علمنا ربنا عز وجل حتى في التعامل مع أهل الديانات الأخرى ، قال تعالى : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ

كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران ٦٤] .

إن بناء الحكم على الشيء والموقف منه في «المنهجية الإسلامية» لا ينبغي أن يكون «مغلقا» و«جامدا» و«وثوقيا» وغير قابل للتعديل ، بل يقوم على المرونة الفكرية اللازمة التي تستوعب التحديات وتستفيد من الإمكانات التي تتيحها كل الخيارات المتاحة ، وهو ما نجده واضحا في سيرة رسول الله ﷺ الذي كان يقول : «**إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها ، إلا كفرت عن يميني ، وأتيت الذي هو خير**» ، أخرجه البخاري ومسلم ، فهو ﷺ يرى في بعض الأوقات أن هذا خير حتى يقسم عليه ، ثم يبدو له خلافه؛ فيكفر عن يمينه ، ويأتي الذي ظهر له أخيرا أنه خير .

إن منطلقات المنهج الإسلامي في الاستيعاب تطرح علينا بالفعل تحدي بناء علاقتنا مع الطرق الصوفية ، في اتجاه البحث عن المشترك و«المتفق عليه» وبذل المجهود الكافي في هذا الاتجاه ، من أجل تجاوز «حالة التجاهل» .

الصوفية دور تاريخي رائد :

وما يعزز هذا الموقف المنهجي ، أن لا جدال حول الدور التاريخي الهام للطرق الصوفية في بلادنا ، سواء من جهة قيامها بأدوار هامة كتحفيظ القرآن وتعليم العلم والكسب الروحي ، أو من جهة قيامها بوظائف دعم الجهاد وإسهامها في توسيع الرقعة الجغرافية للإسلام ، ثم أيضا الدور الحالي لبعضها كفاعل أساسي في الحقل الديني يساهم في تأطير الآلاف من المغاربة ، بالإضافة

إلى ما يتميز به بعضها من إشعاع إفريقي .

هل نترك الديناصورات تبتلعهم؟

وأعتقد أن التحديات الضاغطة اليوم تزيد من أهمية الانفتاح على هذا الفاعل ، والتي تتجلي بشكل خاص في بعدين أساسيين :

١ ـ تحدي العلمنة : حيث تخطط عدد من الجهات العلمانية للزج بالتصوف في معركتهم مع الحركة الإسلامية ، من خلال تقديمه كنموذج في الممارسة الدينية «المثالية» التي تفصل بين الدين والسياسة ، ذلك أن استقالة الصوفي من الدنيا واستقباله للآخرة يفسح المجال أمام العلمانية السياسية ، ولعل هذه الصورة تتجلى بشكل بارز في تعاطي الإعلام الفرنكفوني مع الصوفية من خلال محاولة توظيفها في هذا الاتجاه .

٢ ـ تحدي الأمركة : وهو ما نجد تجلياته بشكل بارز في توصية صادرة عن لجنة الكونغرس الخاصة بالحريات الدينية ، التي تدعو إلى دعم الحركات الصوفية في العالم الإسلامي ، والتي علق عليها في حينه المفكر عبد الوهاب المسيري قائلا : «ومما له دلالته أن العالم الغربي الذي يحارب الإسلام ، يشجع الحركات الصوفية . ومن أكثر الكتب انتشاراً الآن في الغرب مؤلفات محيي الدين بن عربي ، وأشعار جلال الدين الرومي . فالزهد في الدنيا والانصراف عنها وعن عالم السياسة يضعف ولا شك صلابة مقاومة الاستعمار الغربي . ومن ثم فعداء الغرب للإسلام ليس عداء في المطلق ، وإنما هو عداء للإسلام المقاوم ، ولأي شكل من أشكال المقاومة تتصدى لمحاولة الغرب تحويل العالم إلى مادة استعمالية» .

تحفظات وتخوفات

إنني أدرك بأن تحفظات كثيرة ستقدم حول هذا الطرح ، وهي نفس التحفظات والتخوفات التي طرحت عندما قررنا في حركة التوحيد والإصلاح الانفتاح على الدولة والعمل من خلال القنوات الشرعية ، وكذلك حينما قررنا الانفتاح على العلماء الرسميين ، وحينما تجنبنا الصراع مع الطرفين . غير أنه ثبت فيما بعد عدم صوابية تلك التحفظات ، إذ أسهم الانفتاح في تعزيز المشروعية المجتمعية لحركتنا وتوسيع دائرة التفاعل معها ، الأمر الذي يضع أمام الحركة تحدي «استكمال» انفتاحها المجتمعي على باقي المكونات وذلك من منطلق أن الحركة ذات المنهج الوسطي القائم على المشاركة الإيجابية ينبغي لها أن تمتلك الجرأة الفكرية اللازمة التي تجعلها تبني علاقاتها انطلاقا من هويتها الفكرية ومنهجها الإصلاحي وتنصت لمجمل التجارب الأخرى . وينبغي أن تدخل منعطفا جديدا في بناء علاقات مجتمعية مع تجربة الطرق الصوفية .

وخلاصة القول ، إذا كانت الحركة قد انتهت إلى الإقرار بواقع التعددية في المشهد الديني والثقافي ، والاعتراف بمختلف الفاعلين فيه من تنظيمات حركية ومؤسسات للعلماء وطرق صوفية وغيرها ، وإذا كان انفتاح الحركة على الدولة وعلى العلماء قد أثبت نجاحه ، فإنها محتاجة اليوم إلى تطوير علاقاتها العامة لجعل العلاقة مع الطرق الصوفية تدخل في دائرة «الممكن» .

وماذا عن التيار السلفي؟

إن التعاون سيسهم في أن يجعل كل مكونات المجتمع خلايا «يقظة» لخدمة القضايا الكبرى للبلد ، وليس خلايا «نائمة» تستغلها أطراف خارجية في أجندة التوسع والهيمنة .

لقد شكلت السلفية على امتداد التاريخ الإسلامي منهجا في الإقتداء بالسلف الصالح واستلهام تراثهم العلمي والأخلاقي والجهادي . وقد شكلت دعامة أساسية في مخيال المغاربة ضد الاستعمار وضد التخلف ، فالسلفي في الأربعينيات والخمسينيات هو رجل مجدد ، وطني ، ومحارب للخرافة ، فضلا عن الاستقامة والالتزام بالشعائر الدينية .

حين تكدر صفاء السلفية !

غير أن هذه الصورة شهدت تغيرا كبيرا كدر صفاءها ، وذلك حينما انتسب إلى السلفية أو نُسب إليها فئات عريضة من أهل الغلو والتشدد أو من تيارات التكفير والتفجير . وقد ازدادت هذه الصورة قتامة حينما سعت نفس الجهات التي تريد استغلال الطرق الصوفية لتوظيفها ضد الحركة الإسلامية ، إلى القيام كذلك باستغلال حالة التعدد في «الحقل السلفي» من أجل التحريف والتخويف؛ تحريف لتلك الصورة الأصيلة للسلفية المغربية الإصلاحية العميقة الجذور والمنهج ، وتخويف من الاقتداء بالسلف الصالح في توجيه وترشيد حركة «التدين» ، ومن ثمة الحد من الانتماء والتعاطف المتواصل مع تيار الصحوة الإسلامية .

سلفيات متعددة وليس سلفية واحدة

ولمواجهة هذه المخططات على الحركة الإسلامية أن تسهم في «تصحيح الصورة» ثم البحث عن المشترك من مجالات العمل التي تساهم في التسديد والترشيد ، وبناء علاقات تتنوع بتنوع أنماط السلفية .

١ـ السلفية الأصيلة :

لقد سعت عدة تيارات خلال فترة السبعينيات والثمانينيات إلى اجتثاث «السلفية الأصيلة للمغرب» من خلال إلصاق تهمة الرجعية والظلامية بهذا الفكر ، وأذكر شخصيا كيف عانى طلبة حزب الاستقلال جراء تعرضهم لأبشع أشكال الترهيب والعنف عند ذكرهم لبعض أفكار علال الفاسي ، مهما بلغت تلك الأفكار من عمق إصلاحي وعقلانية في النظر والتفكير . وقد تمت استعادة دور الاجتثات من طرف الاستئصاليين حاليا .

إن على الحركة الإسلامية أن لا تقع تحت طائلة منطق التخويف والتحريف الذي تمارسه تلك الجهات ، بل لابد لها أن تسهم في إزالة الغموض عن السلفية الأصيلة ، واستعادة «المعنى» الأصيل للسلفية باعتبارها في الأصل منهجا في النظر والتدين ، قبل أن تكون تيارا مذهبيا ومجتمعيا .

٢ـ تيار الغلو والتشدد :

يعتبر ظهور تيار الغلو والتشدد أحد تجليات رد الفعل الاجتماعي على تطرف آخر هو تطرف العلمنة والعولمة والاستهلاك ، ذلك أن محاولات

«ترسيم» الانحلال الأخلاقي ومحاربة رسالة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» باسم الحريات الفردية ، يسهم لا شك في تشجيع الشباب على اختيار الانعزال والمفاصلة والتشدد ، كرد فعل للتحصن من الميوعة والانحلال .

إن الحركة الإسلامية معنية أساسا بمناهضة الميوعة ، والعمل على تحصين المجتمع من «الانفلات» الأخلاقي والقيمي ، باعتبار ذلك من وظائفها الأصلية ، وفي نفس الوقت فهي معنية بإشاعة قيم الوسطية والإيجابية والمشاركة والمخالطة والصبر على الأذى في التفاعل مع تيار التشدد ، وذلك من خلال فتح مناقشات علمية لأطروحاتها الأساسية .

٣ـ تيار التكفير والتفجير :

لقد أبانت العمليات التفجيرية التي عرفتها بلادنا بأن وراءها في الغالب شباب حديث عهد بالالتزام الديني ، ولا يمتلك نصيبا معتبرا من العلم الشرعي ، كما أن أغلب «الانفجاريين» ينتمون لشرائح اجتماعية موسومة بـ«الهشاشة» و«الهامشية» ، مما ييسر عمليات استدراجهم إلى الخلايا التفجيرية .

ولذلك فإن دور الحركة الإسلامية يظل مهما في تصريف خطابها التربوي والدعوي وسط هذه الفئات ، والتواجد وسط هذه الشرائح الاجتماعية والأحياء التي تعرف ظروفا صعبة .

٤ـ السلفية العلمية :

لاشك أن الحركة الإسلامية محتاجة إلى قوة الاستدلال الشرعي الذي يميز «السلفية العلمية» باعتبار عناية أهلها بالعلوم الشرعية ، وبالسنة النبوية

الشريفة التي جعلوها في صميم اهتمامهم وأولويات تفكيرهم ، ولذلك فإن باب الانفتاح والتعاون والتناصح والتفاعل مداخله كبيرة ومتعددة مع طلاب العلم من السلفية العلمية ، قد نختلف في بعض القضايا ، لكن دورنا أن نحول هذا الاختلاف إلى خير عام يخدم الدين والبلد والأمة ، ويجنب بعض شباب الأمة السقوط في فخاخ «التكفير» و«التفجير» .

وخلاصة القول : إنه بالإضافة إلى دور الحركة الإسلامية الأساسي في التأطير العلمي ، والتربية الصالحة ، والحضور المجتمعي القوي في جميع المناطق ، بما فيها تلك التي توصف بـ«الهامشية» ، كل ذلك وغيره ، فإن هذا الإمكان الهام في التعاون سيسهم ولا شك في تحصين الخصوصية المغربية من «التحلل» و«الانهيار» وفي إشاعة روح الحكمة والرشد في المجتمع ، ويجعل كل مكوناته خلايا «يقظة» لخدمة القضايا الكبرى للبلد ، وليس خلايا «نائمة» تستغلها أطراف خارجية في أجندة التوسع والهيمنة .

إن الحركة الإسلامية محتاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى توسيع دائرة منهج نحن «دعاة لا قضاة» ، لتشمل بالإضافة إلى العلاقة مع نظام الحكم ، العلاقة مع جميع مكونات الصحوة الدينية ؛ إذ لا يكفي أن نصف هؤلاء بـ«الخرافية» وهؤلاء بـ«التشدد» وأولئك بـ«الرسميين» ، لنعتبر أنفسنا قد قمنا بالواجب ، بل لابد للحركة الإسلامية من الإبداع في المنهجيات والكيفيات التي تسمح لها ببناء علاقات رشد بين جميع مكونات البلد .

المبحث الثاني

آفاق الجبهة الدينية ومسارات الانفتاح

إن من مقتضيات التحول في العلاقات وتوسيع مجالها الحيوي إعادة النظر في منطق الجبهة الدينية الذي استحكم العقل الإسلامي خلال المراحل السابقة ، ذلك أن مفهوم الجبهة الدينية يطرح نفسه وكأنه إطار تجميعي لكل من يشتغل من داخل المرجعية الإسلامية ، في حين أن المجتمع هو مجال الفعل الحقيقي للمرجعية الإسلامية تفعيلا وتشغيلا عمليا ونظريا .

ولذلك سنسعى من خلال هذا المطلب إلى إعطاء أبعاد جديدة لهذا المفهوم من خلال طرحنا لمفهوم «ما بعد الجبهة الدينية» ، ثم في المستوى الثاني نتناول مسارات الانفتاح الذي يشتغل فيه التنظيم على نشر فكرة أو قيمة ليحتضنها المجتمع ويتبناها ضمن قيمه الأساسية ، انفتاح يحرص فيه على إقناع الناس أكثر مما يحرص على تلقينهم والإملاء عليهم ، انفتاح يسعى به لخدمة الناس أكثر مما يقتصر على تعبئتهم وحشدهم ، انفتاح هدفه التعاون على حل المشكلات وخدمة القضايا الأساسية ، عوض العمل على توظيفها لمصلحة التنظيم والدعاية له . وفي مستوى ثالث نجتهد في اقتراح إحدى تطبيقات هذا المفهوم الجديدة من خلال حديثنا عن مداخل التجاوب مع المتضررين من الفساد تعاونا وتحالفا .

ماذا بعد ، الجبهة الدينية؟

إن مفهوم «الجبهة الدينية» يحتاج اليوم إلى «إعادة نظر» بما يجعله مستوعبا للتحولات التي تعرفها الحركة والمجتمع والمحيط العالمي

إن الأبعاد الجديدة التي نريدها للعلاقة بين مكونات المجتمع الأساسية تسائل في العمق مفهوم «الجبهة الدينية» كما تواتر في التصور والممارسة الحركيين ، كما تطرح علينا تحديا فكريا يقوم على الحاجة إلى توسيع آفاق النظر في هذا المفهوم من الناحيتين النظرية والعملية .

رصيد وتراكم :

وقبل الخوض في هذا المطلب ، لابد من التأكيد على أمرين أساسيين :

أن الجبهة الدينية كما استقرت في فكرنا الحركي كانت إحدى تعبيرات المراجعات التصورية التي تبلورت في سياق تطور عملنا الإسلامي .

أنها كانت استجابة لتحدي الصراع القيمي الذي عرفته بلادنا ، والذي حاول بعض أطرافه أن يجعلوا من «المرجعية الإسلامية» مجالا للتنافس والصراع ، ولذلك كان طبيعيا أن تبحث الحركة عن توسيع «مجالها الحيوي الأولي» لكسب رهان « إثبات الذات» ، من خلال تحديد تموقعها المجتمعي بين الفاعلين الدينيين الأقرب ، ومن منطلق اختياراتها الفكرية والسياسية كان طبيعيا أن تتموقع ضمن دائرة ما أسمته في أدبياتها «الجبهة الدينية» .

والجدير بالذكر أن الحركة قد كسبت في هذا الرهان كسبا هاما ، تجلت بعض أبعاده في تدعيم خط المشاركة الإيجابية ، وتجاوز المنطق الطائفي في

إستراتيجيتها التنظيمية ، وتحقيق مكاسب دعوية مقدرة على المستوى المجتمعي في قضايا الهوية والقيم ، ثم تفويت الفرصة على الذين يراهنون على الصراع بين الحركة وباقي الفاعلين الدينيين من علماء وطرق صوفية وغيرهم .

إعادة النظر في المفهوم :

غير أن مفهوم «الجبهة الدينية» يحتاج اليوم إلى «إعادة نظر» بما يجعله مستوعبا للتحولات التي تعرفها الحركة والمجتمع والمحيط العالمي ، الأمر الذي سيسمح عمليا بتوسيع المجال الحيوي لعلاقات الحركة مع محيطها ، وهو ما تفرضه دواعي ثلاث :

١ ـ أن مفهوم «الجبهة الدينية» يوحي بأن الجبهة تخص فقط الفاعلين في الحقل الديني بشكل مباشر دون سواهم ، والحق أن الأمر يتعلق بمختلف الفاعلين الذين يناصرون المرجعية الإسلامية باعتبارها من ثوابت الهوية المغربية ، ومنطلقا في الإصلاح والنهوض بأوضاع المجتمع .

٢ ـ كما أنه يحيل على تقسيم المجتمع إلى جبهتين ، يفترض أن هناك «جبهة لادينية» عريضة تقتضي تحالفا ضدها بين الفاعلين المكونين للجبهة الدينية ، والحقيقة أن الأمر ليس بهذه الصورة ، إذ إن البعض ممن يمكن عند التقسيم البسيط تصنيفهم خارج الجبهة الدينية ، يمكن التحالف معهم والاصطفاف إلى جانبهم في خدمة بعض قضايا الأمة أو في مواجهة بعض أصناف الفساد ، وهو الأمر الذي يخدم في النهاية مشروع الإصلاح .

٣ ـ أن مفهوم الجبهة يؤدي إلى هيمنة منطق التحصين والدفاع والتدافع

التصنيفي المبني على الصفين المتمايزين .وهو ما يسهل مأمورية الآخر في عزل الفاعلين الدينيين والتخويف منهم أو التحريض عليهم .

من البحث عن الذات إلى البحث عن المشترك :

وبالنظر والتحقيق يتبين أن هذه الدواعي الثلاث لا يستوعبها التحول الحاصل في سياقين أساسيين؛ سياق خاص يدل عليه انتقال الحركة في كسبها المجتمعي والدعوي من حالة «البحث عن الذات» إلى حالة «البحث عن المشترك» ، ثم سياق عام تكشفه التحولات التي يعرفها المجتمع في تدينه ، والذي تؤشر عليه موجة التدين المتواصلة في الوسط المجتمعي بحيث لم تعد الحركة الإسلامية قادرة على استيعابها وتأطيرها ، وأيضا نضج الوعي المجتمعي بالأهمية الحضارية لقضايا الهوية والقيم والأخلاق ، وحسم موضوع المرجعية الإسلامية لدى أغلب الفاعلين السياسيين ، بحيث لم يعد مجالا للصراع والتأويل .

إن المحددات السابقة تتطلب منا جهدا فكريًّا وعمليًّا نوعيًّا ، والبحث عن مجال أوسع لاستيعاب التحولات المرتبطة أولا بالكسب الذي حققته الحركة في علاقتها مع المكونات الأساسية في الحقل الديني ، ثم استيعاب التحولات التي يعرفها المحيط المجتمعي المتسم بتوفيره لكثير من نقط الالتقاء مع المتضررين من الفساد .

ولذلك ، فالوقت قد حان لتجديد النظر في مفهوم الجبهة الدينية ، مع ما يعنيه ذلك من استصحاب المكاسب التي تحققت من خلالها ، ومما يجعلها

مقدمة لانفتاح أكبر على مكونات أشمل يمكن التعاون معها لتحقيق مشروع «إقامة الدي ـن وإصلاح المجتمع» ، وفي النهاية يمكن التركيز على خلاصتين محوريتين :

الأولى : أنه أصبح بالإمكان تجاوز الحديث في مغرب اليوم عن جبهة دينية وجبهة لادينية ، حيث تبين في حالات كثيرة أن «اللا دينيين» جهات معزولة عن المحيط المجتمعي وأيضا السياسي ، وفي كثير من محطات التدافع السلمي اتضح أنهم ليسوا لا جبهة ولا تيارا ، فهم بعض بقايا « الاستئصاليين » أو المعاندين من « الإباحيين الجدد » .

والخلاصة الثانية : تتأسس على حاجة الحركة إلى تطوير منظومة علاقاتها مع المحيط لتعزيز قيم الإصلاح والوسطية والمشاركة ، وأيضا للانخراط الفاعل والموضوعي في القضايا الكبرى للبناء المجتمعي والنهضة والتنمية ، من خلال استيعاب جل الفاعلين المتضررين من الفساد ضمن تحالف مجتمعي حول القضايا المشتركة .

obeikandl.com

الانفتاح : أشكال ومسارات

لقد عرفت الحركة الإسلامية في تجربتها أشكالا مختلفة للانفتاح : انفتاح أستاذية واستعلاء ، انفتاح تعبئة وحشد ، وانفتاح مشاركة وتعاون

إذا كانت أغلب التنظيمات الإسلامية قد حسمت موضوع الانفتاح على المجتمع ، وقطعت مع منطق العزلة الشعورية ومنطق المفاصلة ، الذي لم يعد مقبولا ولا ممكنا . فإن أشكال الانفتاح ومساراته تحتاج للتأمل بغية رصد التحولات الحاصلة جراء عمليتي التأثير والتأثر المصاحبتين لكل انفتاح .

فضرورة الانفتاح تفرضها أولا الهوية الدعوية لهذه التنظيمات ، حيث إن مجال اشتغالها ، وطبيعة رسالتها تقتضي أن يكون خطابها خطابا عاما ومفتوحا للناس جميعا ، بكل فئاتهم وشرائحهم ، مادام الذي بعث بهذه الرسالة قال عنه تعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا ﴾ [سبأ:٢٨] ، ويفرضها ثانيا تطور الواقع الذي لم يعد معه الانعزال ممكنا حتى بالنسبة للطوائف المنغلقة ، خاصة في ظل واقع الثورة المعلوماتية وانتشار الفضائيات ، وتعدد مصادر التلقي وتنوعها .

لقد عرفت الحركة الإسلامية في تجربتها أشكالا مختلفة للانفتاح ، وكل شكل يفترض مسارا محددا . وبالنظر لتطبيق بعض هذه المسارات في فترات تاريخية سابقة بما يشكل مرآة لمآلاتها وعواقبها ، فإنه يمكن إجمالها في ثلاث :

الأول : انفتاح أستاذية واستعلاء :

وهو تواصل مع الناس وانفتاح على المجتمع نعم ، ولكن بمنطق امتلاك الصواب و الحقيقة المطلقة .

إنه انفتاح بمنطق الفرقة الناجية ، التي تنفتح على الناس لتدعوهم إلى الالتحاق بها ، والتسليم بمنطقها وبأفكارها وبقناعاتها . انفتاح بمنطق استعلائي يمارس الأستاذية على الآخرين ، ويمارس الوصاية عليهم ، ويسعى إلى إدخال كل أفراد المجتمع إلى التنظيم ، وإعداد مجتمع آخر بديل بمنطق إلحاقي يجعل من الاستقطاب الهدف الوحيد للانفتاح ، عوض أن يكون واحدا من نتائجه .

الثاني : انفتاح تعبئة وحشد :

وهو انفتاح لا يحرص بالضرورة على إدماج كل المجتمع في البنية الحركية ، ولا يعمل بالأساس على إدخال جميع أفراده في التنظيم أو الجماعة ، ويسلم بأن ذلك أمر مستحيل وغير ممكن . ولكنه ينفتح على الناس ويتواصل معهم ، بهدف التعبئة والحشد ، وتسخير الجماهير المحشودة لخدمة التنظيم ، والدعاية للجماعة ، والتسويق لها .

منطق يطوع الهموم المشتركة ويجعل منها فرصة لخدمة التنظيم ، عوض أن يكون التنظيم في خدمة هذه القضايا وهذه الهموم . ويتجلى ذلك في تعامل بعض التنظيمات مع القضية الفلسطينية حيث يتم استغلال التعاطف مع القضية والتعبئة لها ، كوسيلة لكسب التأييد والولاء للجماعة عوض أن تكون

القضية هدفا في حد ذاتها .

الثالث : انفتاح مشاركة وتعاون :

وهو انفتاح من يبتعد عن إساءة الظن بالناس ، ولا يرى نفسه أفضل منهم أو أن منزلته خير من منزلتهم . انفتاح مَنْ لا ينظر للآخر بعين التحقير والانتقاص ويعطي الأولوية للبحث عن جوانب الخير في الآخر لتنميتها . انفتاح بمنطق «رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب» ، ليؤسس بذلك لمنهج في التعاون في مناطق الاتفاق ، والتماس العذر في مناطق الاختلاف .

انفتاح على الآخر بمنطق البحث عن المشترك وعن نقط الالتقاء ، من أجل التكامل والتعاون على حل المشكلات والمعضلات ، وخدمة القضايا المشتركة . انفتاح بمنطق الشراكة يجعل من التنظيم وسيلة لخدمة المجتمع ، في إطار من التفاعل والقابلية للأخذ والعطاء .

والأكيد أن هذا الشكل من الانفتاح يفرض مسارا يؤمن بالتعددية ، ويوسع من دائرة الـ«نحن» ومن مفاهيم الجماعة والانتماء ، ويمتنع في المقابل عن منطق التصنيف الإقصائي للمجتمع ، أو التصنيف التعبوي ، حيث يصير المعيار في نجاح التنظيم هو مدى مساهمته في خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتبني همومه وقضاياه ، ومدى استفادة المجتمع واستفادة الأمة من أعمال ومبادرات هذا التنظيم أو تلك الجماعة .

إن المطلوب هو انفتاح يشتغل فيه التنظيم على نشر فكرة أو قيمة ليحتضنها

المجتمع ويتبناها ضمن قيمه الأساسية ، انفتاح يحرص فيه على إقناع الناس أكثر مما يحرص على تلقينهم والإملاء عليهم ، انفتاح يسعى به لخدمة الناس أكثر مما يقتصر على تعبئتهم وحشدهم ، انفتاح هدفه التعاون على حل المشكلات وخدمة القضايا الأساسية ، عوض العمل على توظيفها لمصلحة التنظيم والدعاية له .

obeikandl.com

الإسلاميون وتحديات المشاركة

إن التحدي الأساسي يتجلى في كيفية إدارة وتدبير الثنائيات ، أو المفارقات التي تصاحب عملية الانفتاح : ثنائية المبدئية والواقعية ، ثنائية الكم والكيف ، وثنائية التأثير والتأثر .

نواصل حديثنا عن محاذير الانفتاح وفي مقدمتها ما ينطوي عليه من أذى ومن معاناة يستوجبان التسلح بالصبر لمواجهتهما عملا بقول رسول الله ﷺ فيما رواه الترميذي وابن ماجه : «**المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم** » .

وهو حديث ينبه إلى أمرين مهمين:

أولهما : التأكيد على خيرية مخالطة الناس والحث عليها وتفضيلها على عدم المخالطة .

وثانيهما : الإرشاد إلى الصبر على الأذى الناتج عن المخالطة .

فما هي أشكال هذا الأذى؟ وما هي أشكال هذه المعاناة؟ وكيف يمكن تفاديها أو تجاوزها؟

إن التحدي الأساسي في نظري هو كيفية إدارة وتدبير مجموعة من الثنائيات أو المفارقات التي تصاحب عملية الانفتاح والمخالطة ، والتي يمكن إجمالها في ثلاث :

ثنائية المبدئية والواقعية :

وهي ثنائية بين تصور النموذج والمثال ، وبين صعوبات وإكراهات التنزيل على أرض الواقع ، الذي لا يكون دائما مساعدا .

فمن الناحية التصورية نحتاج إلى استيعاب قانون التدرج ، وتنزيل المشاريع عبر مراحل ، وهنا يمكننا استحضار نموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا ، الذي يعمل في ظل نظام علماني متطرف ، وهيمنة كاملة للمؤسسة العسكرية على الحياة السياسية ، يحدد لنفسه هدفا محددا ومهمة واضحة ، في هذه المرحلة ، وهي ليست لا الإطاحة بالعلمانية ، ولا استعادة الخلافة الراشدة ، بل يركز على هدف الدولة العلمانية غير المعادية للإسلام؛ ويعمل على تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية لصالح المؤسسة المدنية ، وبعد ذلك فليختر الشعب من خلال مؤسسات منتخبة وذات صلاحيات أوسع مداخل جديدة للتغيير ومجالات أخرى للإصلاح .

ومن الناحية العملية نحتاج إلى الواقعية أثناء التنزيل ، وما تقتضيه من معرفة بالواقع واستيعاب لأحكامه ومقتضياته وإمكاناته ، فالواقع لا يرتفع ، ولا يمكن بالتالي تجاهله ، وفي هذا المقام يقول الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله : « ومن الواقعية التي نحتاج إلى تثبيتها في فكرنا : أن نوازن بين طموحنا وإمكاناتنا ، بين ما نصبو إليه وما نقدر عليه ، فلا نورط أنفسنا في أمور لم نعد لها العدة ، ولم نهيئ لها الوسائل اللازمة » .

ونحتاج أيضا إلى القدرة على ابتكار البدائل وتنويعها ، والتفنن في إبداع

الخيارات وتعديدها ، والعمل على حصر التوقعات ودراستها ، والاستعداد لكل الاحتمالات ، وظروفها ، وبذلك فقط ، يمكننا الإفلات من الوقوع في مأزق المواقف الحدية ، التي لا ترى من الألوان إلا «الأبيض والأسود» ؛ ولا تعرف من الخيارات إلا « المواجهة الشاملة أو الخضوع التام » ، و« الرفض الكامل أو الصمت المطبق » .

ثنائية الكم والكيف :

خصوصا في موضوع الاستيعاب التنظيمي للأعضاء الجدد حيث نجد هيمنة لثنائية تشديد الشروط وجعلها بمواصفات النموذج المثالي أوتخفيفها إلى أدنى مستوى ، وجعلها في الحد الأدنى من الإيمان بالمشروع والالتزام به والعمل على تحقيقه وتنزيله .

فإذا كان التركيز في الشروط ورفع سقفها ، يضمن تنظيما أكثر انسجاما وأكثر فاعلية وجاهزية وإذا كان الكيف المركز هو الاختيار المناسب لمرحلة النشأة ولعهد المحاضن المغلقة و لزمن المحن والابتلاءات ، فإن الأمر يصبح غير كاف في مراحل الإنفتاح على المجتمع والإنطلاق في تنزيل المشروع وفي مرحلة توسيع المجال الحيوي للتنظيم . ففي الظروف العادية وفي زمن الوضوح والانفتاح والمخالطة والمشاركة ، أو زمن التعريف بالمشروع وتنزيله ، فإن التحدي آنداك هو حجم حضور رسالة التنظيم في الواقع ومدى استجابته لانتظارات المجتمع ، وليس الاقتصار على العمل داخل التنظيم وتحصينه ، والمثال البارز هنا هو انتشار الحجاب والذي كان يقدم في السابق

كمؤشر عن توسع التنظيم وهو الآن مؤشر عن انتشار التدين في المجتمع ، وإن كان فيه بعض التخفيف الذي يبقى مطلوبا ترشيده ، حيث تبرز هنا ثنائية التوازي بين الكم والكيف ، وتؤكد بالتالي على أن التقدم في الكيف ينبغي أن يكون متوازيا مع التقدم في الكم .

إن المخالطة الإيجابية ، والعمل بمبدأ الشراكة والتعاون ، والسعي إلى تنزيل المشروع الحضاري ، تقتضي توسيع الكم وتحسين الكيف ، أي الانفتاح على شرائح واسعة وفئات جديدة من المؤمنين بالمشروع والراغبين في الانخراط فيه ، وإن كانوا في بداية طريقهم وبداية التزامهم ، كما يقتضي البحث عن الخير أينما كان ، والعمل على رعايته وتنميته وتزكيته ، والعمل على الاستفادة من كل الطاقات ، وتعميم الإستفادة على الجميع ، وفتح الباب في وجه كل راغب في عمل الخير وباحث عن الصلاح والإصلاح ، ولكن مع ذلك كله وقبله وجب الاستعداد لاستقبالهم وتوفير البنيات اللازمة والفضاءات المناسبة والمحاضن المفتوحة والبرامج المتخصصة لتلبية انتظاراتهم وتأطيرهم وصقل مواهبهم ، والكفيلة بإشراكهم وتحفيز انخراطهم في منظومة التربية والتكوين والتزكية والتقويم ، في أفق تحميلهم المسؤولية وتسليمهم المشعل وحملهم لراية المشروع .

ثنائية التأثير والتأثر :

وهي ثنائية تواجه كل من ينفتح على المجتمع حيث يجد نفسه بين إيجابية العمل في ظل الواقع بهدف تغييره وإصلاحه ، وبين محذور الذوبان فيه والتطبيع معه والاستسلام له ، وذلك بحكم العلاقة التفاعلية مع المحيط ، والتي تؤثر في الاتجاهين ، فكما أن الواقع أو المحيط يتأثر بالفاعلين فيه ، فإن

هؤلاء الفاعلين بدورهم واقعون لا محالة تحت تأثيره ، لأنهم يعملون في ظروفه ، وتحت سقفه ، وفي ظل شروطه . ومن ثم فالتأثير والتأثر حاصل لا محالة ، والمفاضلة يجب أن تنصب حول طبيعة التكيف والتنزيل هل هو إرادي وقاصد أم فقط استسلامي وعاجز .

لذا وجب الانتباه والحذر من التكيف الاستسلامي الذي ينتهي بفقدان البوصلة ، والسقوط أمام امتحانات الضغوط والإكراهات والإغراءات ، و التحول عن الأهداف المسطرة والمتمثلة في تغيير الواقع وإصلاح المجتمع ومقاومة الفساد ، إلى القبول بهذا الواقع والذوبان فيه والاستسلام لشروطه والتطبيع معه ، من خلال العمل بأدواته ، والممارسة بأساليبه ، والسكوت على فساده .

فإذا أصبح أبناء الحركة الإسلامية في الجامعة ، أو في الحزب السياسي ، أو في النقابة العمالية أو غيرها من واجهات العمل والدعوة يقبلون ويطبعون مع الممارسات الخاطئة التي يجدونها سائدة في هاته المجالات ، وإذا لم يحافظوا على رسالتهم وعلى مصداقيتهم وشفافيتهم ونزاهتهم ، فإننا لن نجد لذلك وصفا إلا أنها هزيمة في معركة الإصلاح ، ورسوب في امتحان الانفتاح والمخالطة .

لذا وجب الإعداد والاستعداد لذلك قبل الإقدام على هذه الأعمال وأثناءها وبعدها ، سواء من الناحية النفسية والتربوية ، أومن خلال توقع التعرض للإكراهات والإغراءات ، وتوقع احتمالات السقوط في الأخطاء أو الانحرافات ، ومن ثَمَّ العمل على اتخاذ الإجراءات الوقائية والاستباقية الكفيلة بحماية الأفراد والتنظيم منها ، مع الحرص على اصطحاب البعد

التربوي والدعوي ، على طول المسيرة وفي كل المستويات ، والحرص على المتابعة والمصاحبة لمعالجة الأعراض الجانبية في حال وقوعها ، ووضع المساطر الكفيلة بتقويمها .

إلا أن هذا الاحتياط من الاستسلام للواقع وهذا الحذر من الذوبان فيه ، لا ينبغي أن يتحول إلى حاجز نفسي يمنع أي إمكانية للتفكير العقلاني ، وموازنة الأمور وتقدير نتائجها ومآلاتها ، ولا أن يقف عائقا أمام التعاطي بالحكمة والمرونة المطلوبة مع الواقع ، ولا أن يصبح ذريعة للتصلب والجمود والتحجر على آراء أو اجتهادات أو مواقف بعينها ولو تبين أنها مرجوحة ، بحجة عدم الاستسلام للواقع وعدم الرضوخ له ، ولا أن يتحول إلى هاجس يعيق عملية التكيف المطلوبة مع الواقع بشكلها الإرادي .

ولتقريب الصورة نسوق مثال ذلك البائع الذي ذهب للسوق وشغله الشاغل هو كيفية النجاة من حيل المحتالين ، بعد أن أوهمه أحدهم أن علامة المحتالين تتجلى في تكرار السؤال عن الثمن قبل السؤال عن البضاعة ، وأصبح كلما سأله مشتر عن ثمن السلعة ، يرفض التعامل معه خشية أن يكون السائل محتالا ، وهكذا قضى اليوم كله حذرا فطنا رافضا للاستسلام ، بل فرحا بمستوى يقظته ناسيا أن الشاطر في السوق هو الذي يسعى لبيع أكبر قسط من سلعته في مراعاة لواقع هذا السوق وإمكانيات الربح فيه .

فالفاعل المتبصر ينظر بعيدا ، ويدرس واقعه ، ويتعرف على الوسط الذي يتحرك فيه ، ويُقَدر بعد ذلك عواقب الأمور ونتائجها ومآلاتها ، ويحدد بالضبط من أين يبدأ وأين يجب أن يقف ، وكيف يرتب أولوياته وإستراتيجية

تَحرُّكِهِ ، فلا يتحرك بعشوائية متهورة في حقل يجهله ، قد يكون مليئا بالألغام ، ولا يدخل في معركة يعلم مسبقا أنها خاسرة ، ولا يفوت فرصة يراها سانحة ، ولا يستعجلُ أمراً قبلَ أنْ تنضجَ شروطُهُ ، ولا يتأخرُ عن أمر قد حان وقتُهُ ، فتكون بذلك جل خطواته محسوبة ، فلا يكون صلبا حتى يُكْسر ولا لَيِّناً حتى يُعْصر ، بل عليه أن يتعرف جيدا على المعادلة ، وعلى طرق حلها ، ولا يتأتى ذلك إلا بناء على دراسة متبصرة لحجم الفرص المتاحة ، وحجم التحديات والإكراهات ، وحجم الإمكانات والقدرات الذاتية ، ثم موازنة الأمور ودراسة المآلات والنتائج ، وأخيرا اتخاذ الموقف المناسب في إطار البدائل الممكنة والخيارات المتاحة .

ذلك إذا هو التكيف الإرادي القاصد ، الذي يُبنَي على رؤية متبصرة ، حتى إذا ما دعته الضرورة لبعض الاختيارات المفضولة ، لا يكون الأمر عشوائيا ولا مجانيا ولا متسرعا تحت الضغط والإكراه ، بل يكون ضمن إستراتيجية واضحة ومدروسة . وإذا أقدم على أمر أو أحجم عن آخر ، لا يفعل ذلك بشكل استسلامي ، بل يكون ذلك بناء على وعي تام به وبمكانته وترتيبه في خارطة الطريق التي رسمها أو الأولويات والأهداف التي سطرها .

obeikandl.com

ضحايا الفساد والتحالف المطلوب

«نداء العفة والكرامة» وجه لكل الفاعلين ، وطلب من كل المتضررين من شيوع الفساد الأخلاقي وتدهور قيم المواطنة ، التعاون والتنسيق وأخذ المبادرة .

من نافلة القول أنه لا يمكن لأي مجتمع أن ينجح في كسب رهان النهضة والتنمية إلا إذا اتسم الفاعلون فيه بنكران الذات التنظيمية والحزبية ، والمساهمة في البحث عن المشترك وتطويره خدمة للمجتمع ولتطلعاته الكبيرة .

تجاوز منطق التصنيف :

إن هذا التوجه يستلزم من الحركة الإسلامية أن تنتقل من الانفتاح الذاتي الذي يقتصر على الخروج من حالة العزلة ، إلى الانفتاح التشاركي المساهم في إطار قضايا مجتمعية مشتركة .

وهذا المنطق في الانفتاح سيسمح لا شك بتجاوز تقسيم المجتمع وفق «ثنائيات تصنيفية» تعتمد على منطلقات الانتماء التنظيمي أو الحزبي ، نحو توجه يقوم على «ثنائية الفعل» الذي يجعل من الجميع معنيا بقضايا البلد ومصالحه بغض النظر عن رؤاه الأيديولوجية ، بل أكثر من ذلك أتصور أن توجها كهذا إن توفرت له شروط الصدق والإرادة والجرأة سينتهي إلى تحالفات مجتمعية تتصدى لتلك التحديات ، وهكذا يصير التصنيف المجتمعي السليم وفق هذه الثنائية يميز بين دعاة الإصلاح ودعاة الإفساد .

الفساد قضية تهم الجميع :

ومن ثمة تتحول قضية الفساد والإفساد إلى قضية مجتمعية؛ وأقصد هنا بالفساد كل ما من شأنه أن يعيق مسيرة الإصلاح ببلادنا ، سواء أكان فسادا سياسيا ، أو اقتصاديًا ، أو ماليًا ، أو أخلاقيًا ، أو بيئيًا ، أو غيره ، ومن أي جهة كان ، مما يثير في المستوى الاقتصادي قضايا الرشوة واختلالات تدبير المال العام وفي المستوى الحضاري قضايا التخلف والتطبيع وفي المستوى الأخلاقي قضايا الدعارة والتفسخ والمخدرات والإدمان ... إلخ .

وهنا يمكن للحركة الإسلامية أن تتطلع إلى تحالفات مع مجمل الفاعلين المناهضين بنزاهة ومصداقية ووضوح للفساد والإفساد ، فقضية مثل قضية العنف ضد النساء تعني جميع النساء المتضررات ، وهنا يمكن للجمعيات النسائية للحركة الإسلامية أن تكون فاعلة في التحالف من أجل المرأة المتضررة من العنف ، خاصة إذا علمنا أن من بين أسبابه الأساسية انحراف الأزواج الناتج عن تعاطي الخمر والمخدرات .

وفي نفس الاتجاه ، فإن قضية فلسطين وما يرتبط بها من تحديات التطبيع ، يجعل من أمر التحالف حولها مع المتضررين من التطبيع أمر غاية في الأهمية ، ولا شك أن ما يثيره اليوم بعض «المطبعين» باسم الأمازيغية مثلا يتطلب التحالف مع الأمازيغيين الأحرار المتضررين من أي صهينة محتملة لقضيتهم وآثار ذلك على الدور الحضاري والثقافي للأمازيغ في قضايا الأمة .

كما أن قضية مثل قضية الاعتداء الجنسي على الأطفال ، لا يمكن أن نربح

فيها الرهان بالمبادرات الجزئية هنا وهناك ، لأن شعار «ما تقيسش ولدي» مثلا ، المفروض أن يكون شعار كل مغربي ذي كرامة ، وليس شعارا خاصا بمذهب معين أو توجه إيديولوجي محدد ، وعلى المهتمين من أبناء الحركة الإسلامية بقضايا الطفل الانخراط القوي في تفغيل مثل هذه المبادرات .

ونفس الأمر يمكن قوله حول قضايا الدعارة والإدمان والمخدرات ، بتنويع التحالف في مواجهتها ، لأن الآفات التي تسببها هذه الظواهر تستهدف جميع الشرائح الاجتماعية ويقع في حبالها شباب من مختلف الأوساط والفئات . ويكون المتضررون في نهاية المطاف هم الآباء والأمهات من مختلف الاتجاهات أكانت حزبية أم جمعوية أو إسلامية أو علمانية وهكذا . والأمثلة كثيرة حول مجالات التحالف ضد الفساد ومن أجل مصلحة المتضررين منه ، والتي تظهر في العمق أن التحالف يتطلب البحث عن عناصر الالتقاء مع الآخر ، وأيضا الاتفاق حول القضية المجتمعية وليس حول الأرضية الإيديولوجية ، وهذا التحالف لا يحتاج بالضرورة إلى الانطلاق من طرح سؤال الإطار بل يحتاج بالأساس إلى خلق «فضاءات مشتركة» أو «محطات» و«مناسبات» للالتقاء .

نداء تنبيه لا نداء توظيف :

وفي هذا الصدد أريد أن أنبه إلى محاذير في هذا الاتجاه ؛ إذ لا يمكن لأي تحالف مجتمعي أن يتأسس على أرضية صلبة وأن تكون له ثماره في المجتمع ، إلا إذا تجاوز عقلية الرغبة في الهيمنة على التحالف أو الرغبة في توظيف نتائج العمل المشترك في سياق صراع تنظيمي أو حزبي ، فوقفة فلسطين مثلا أساسها هو التحالف ضد العدوان والتطبيع ، فهي تشكل «سبب نزول» التحالف ،

وليس تفاعلا سياسيا مع قضايا التنظيم المساهم في التحالف .

فحينما أصدرت حركة التوحيد والإصلاح «نداء العفة والكرامة» لم تعتبره في الأصل نداء خاصا بجهة ما ، بل وجهته إلى العلماء والدعاة وإلى الإعلاميين والسياسيين بجميع مشاربهم ، وإلى مختلف الفاعلين المهتمين بقضية العفة كقضية مجتمعية مشتركة تهم المجتمع بأكمله ، وطلبت من كل المتضررين من شيوع الفساد الأخلاقي وتدهور قيم المواطنة ، التعاون والتنسيق وأخذ المبادرة .

وإجمالا أعتقد أن هناك تحديات مجتمعية تفرض على الحركة الإسلامية الانخراط في تحالفات عميقة حول قضايا البلد الأساسية مع ذوي الإرادة الحسنة والنزاهة المطلوبة ، وهو ما سيسهم بانتقال الفاعلين من شرعية المصداقية الفكرية والأخلاقية إلى شرعية الإنجاز ، ومن الحاجة للانفتاح الذاتي إلى الانفتاح التشاركي ، وهو ما يتطلب في العمق أن تتجه الحركة إلى فتح حوار وطني مع مختلف الفعاليات المجتمعية والنخب الوطنية حول مختلف التحديات .

openkanar.com

المبحث الثالث

العلاقة مع الآخر

تطرح تحديات الانفتاح في المجال الحركي الإسلامي ، بالإضافة إلى تطوير العلاقة مع الفاعلين الدينيين من خلال توسيع دائرة النحن وتعميق دلالة وهوية الجبهة الدينية ، والتحالف مع ضحايا الفساد من خلال التفكير في القضايا المشتركة .

تطرح هذه المستويات من جهة أخرى ، التفكير في منطلقات جديدة للتفاعل مع الآخر ، ونقصد بالآخر هنا تلكم المكونات التي تشتغل من خارج المرجعية الدينية ، أو تعتمد تأويلا علمانيا للدين وتطرحه كإشكالية فردية ، أو المكونات التي تستبدل بالمرجعية الإسلامية مرجعية كونية تعلي من شأن المواثيق الدولية على حساب الخصوصية الثقافية المحلية .

كما نهتم ضمن مفهوم الآخر ، بتيارات المنافسة الصراعية ، وبالنزوعات الاستئصالية التي لا تكتفي برفض الدين باعتباره مرجعية في الفعل التاريخي ، بل تتعدى ذلك إلى بذل الجهد من أجل «اقتلاع جذور العمل الإسلامي» .

openkanal.com

obeikandl.com

القيم الإنسانية بين الممانعة والهيمنة

من باب أولى أن تستوعب نخبتنا الفكرية والسياسية أهمية المنظور الذي يقوم على فكرة القيم الإنسانية المشتركة بدلا عن القول بكونية القيم ومركزية الغرب

كان حضوري لإلقاء مداخلة في سياق ندوة علمية نظمتها جمعية المستقبل بإيطاليا حول موضوع «القيم الإنسانية المشتركة» [١] مناسبة فكرية هامة للنظر في إشكالية القيم في بعدها الإنساني ، إذ شدني اختيار المنظمين لهذا العنوان ، بدلا من الحديث مثلا عن القيم الكونية .

لقد كانت الندوة مناسبة لطرح إشكالية أساسية ، تتعلق بالتمييز بين مقولة «القيم الإنسانية المشتركة» ومقولة «القيم الكونية» ، حيث تحيل الأولى على القيم الأصلية التي لها القدرة على الاستمرار والممانعة والصمود ، في حين تحيل المقولة الثانية على المركزية الغربية القائمة على الفرض والهيمنة انطلاقا من آليات متعددة ، لعل أبرزها آلية المواثيق الدولية ، التي يراد لها أن تشكل مرجعية كونية جديدة تتجاوز المرجعيات الثقافية للمجتمعات .

فلسفة التنوع الثقافي :

والحاصل أن المجتمعات الغربية ذاتها التي يراد تعميم قيمها وجعلها كونية عبر مختلف آليات الهيمنة والفرض ، لا تندرج ضمن سياق قيمي واحد ، بل

(١) نظمت الندوة بتاريخ : ٠١/ ٠٥/ ٢٠٠٨ .

نجد تفاوتا جوهريا بين قيمها الأصلية بما هي قيم قابلة للتحول نحو التعبير عن المشترك الإنساني ، والقيم الجديدة التي يتم التعبير عنها من خلال القوانين والتشريعات .

إن فكرة التعدد الثقافي والتنوع من داخل نفس النموذج الحضاري ، تجد براهينها في العديد من الدراسات التي أنتجت في الغرب حول المسألة القيمية ، فإذا استحضرنا ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ما كتبه Pierre Bréchon في كتابه عن «القيم الفرنسية» ، وهو يعقد مقارنات بين بلدان أوربا فيما يتعلق بالقيم الدينية ، سنجده يؤكد على أن دولة مثل بولونيا الكاثوليكية وبعد ٥٠ سنة من الحكم الشيوعي المتعارض مع الدين فإن التشبث بالقيم الدينية بقي قائما .

الاعتبار الإنساني يمنع الإجهاض في الغرب :

ومن قدر الله عز وجل ، أنه قبل يوم واحد من موعد المحاضرة قرأت مقالا بجريدة «لو فيكارو» حول قضية الإجهاض في إيطاليا ، يعزز الفكرة التي نحن بصدد تطويرها ، حيث يبين كاتب المقال كيف أنه بعد ٣٠ سنة من العمل بقانون يبيح الإجهاض في إيطاليا (صدر تحديدا في ماي ١٩٧٨) ، تبين أن الامتناع عن الإجهاض أكثر تحصينا لقيمة الحياة بما هي قيمة تجتمع عليها كل الإنسانية ، وهو ما يتأكد من خلال امتناع ٧ أطباء إيطاليين من كل عشرة أطباء عن القيام بعمليات الإجهاض .

كما أن التقدم في الأجهزة العلمية التي تكشف عن تكون الجنين في بطن أمه

دفع إلى تغليب اعتبارات الإنسانية لدى النساء والممرضات على اعتبارات الحقوق الفردية التي تكرس منطق الأنانية والتمركز حول الذات ، وهكذا فقد شهدت إيطاليا ـ حسب كاتب المقال ـ تراجعا مهما في معدل النساء اللواتي قمن بالإجهاض ، بحيث انتقل المعدل العام من ٢٣٥ ألف قبل حوالي ٣٠ سنة إلى ١٢٧ ألف فقط في الوقت الراهن .

وهو ما يبين بأن القيم الأصلية لها القدرة على الممانعة التي تتجاوز منطق الهيمنة والفرض بما في ذلك الفرض الذي يمارس بالقانون ، بما لا ينسجم مع القيم المتجذرة في المجتمع وضمن خصوصيته الثقافية .

تركيا إذ ترفض أتاتورك !

مثال آخر يهم إحدى بلدان العالم الإسلامي ، ويتعلق الأمر بتركيا التي لم تستسلم للقيم العلمانية الأتاتوركية ، فبعد ٨٠ سنة من محاولات فرض هذه القيم وإلغاء كل ما له صلة بالقيم الإسلامية في النظام التشريعي والمؤسساتي وغيره ، كان الانحياز للقيم الإسلامية بمجرد أن أعطي للشعب الحق في الاختيار ، ليعبر بذلك عن مرجعيته الأصلية .

مما يتضح معه أن القيم الأصلية تبقى محافظة على تجذرها وممانعتها واستمراريتها ، بالرغم من كل محاولات التحويل والاستبدال .

وعلى الجملة ، فإذا كان خيار القيم المعولمة والمفروضة عبر آليات المواثيق الدولية لم ينجح في استبدال الهويات والقيم على المستوى الثقافي والحضاري العالمي ، بالنظر إلى الصلابة الحضارية التي تتمتع بها القيم الأصلية التي تراكمت

عبر مراحل تاريخية وحضارية كبيرة امتلكت من خلالها القدرة على الممانعة والاستمرار ، فإنه من باب أولى أن تستوعب نخبتنا الفكرية والسياسية أهمية المنظور الذي يقوم على فكرة القيم الإنسانية المشتركة بدلا عن القول بكونية القيم ومركزية الغرب في ذلك ، خاصة وأن الإسلام باعتباره رسالة للعالمين قد أقر البعد الإنساني في بناء القيم لكونه قائما على الفطرة ، بحيث أن قيم العدل والصدق والوفاء قيم إنسانية محمودة لدى الجميع ، وفي المقابل فإن قيم الظلم والكذب والتدليس هي قيم مستقبحة ومذمومة عند كل الناس ، كما أقر الإسلام البعد التعارفي في العلاقة بين الثقافات والأقوام المؤسس على المشترك الإنساني حيث قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ﴾ [الحجرات:١٣] .

obeikandl.com

«الإباحيون الجدد»
وتوظيف المواثيق الدولية

والحقيقة الساطعة هي أن كثيرا من المواثيق الدولية ترتبط بسياق العولمة وإستراتيجياتها القائمة على تعميم معايير القوي وقيمه ، وفرضها على الضعيف .

يوظف «الإباحيون الجدد» في كثير من الحالات «المواثيق الدولية» وما يسمونه «القيم الكونية» لتبرير تحريضهم على الخروج عن «أصول» الاجتماع الوطني و«مرجعية» العقد الاجتماعي المؤسس منذ مئات السنين على المرجعية الإسلامية .

النصوص المقدسة الجديدة !

والملاحظ أن هؤلاء قد ارتقوا بخطاب «المواثيق الدولية» إلى مقام «التقديس» ، فهم يؤكدون أن «الاتفاقيات الدولية التي تحمي الحريات الفردية تسمو على القوانين الداخلية للأمم التي صادقت عليها » ، فهذه الاتفاقيات بهذا المعنى تصير «دينا» يعلو ولا يعلى عليه ، ويستلزم أن ينخرط فيه الجميع وفي النظام الذي يضعه بلا تحفظ أو تردد .

والحقيقة الساطعة التي لا يريد أن يعترف بها هؤلاء هي أن كثيرا من المواثيق الدولية ترتبط بسياق العولمة وإستراتيجياتها القائمة على تعميم معايير

القوي وقيمه ، فهي تعبير عن فرض إرادة القوي على الضعيف ، وهو ما يتأكد حينما نجد بعض «الأقوياء» يمتنعون عن التوقيع ، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مع بروطوكول كيوطو حول الاحتباس الحراري ، وحتى إن التزم «بعض الأقوياء» بالتوقيع على الاتفاقيات ، فإنهم يتركون لأنفسهم كامل الصلاحية لعدم تطبيقها أو التمييز «الحضاري» عند تطبيقها ، كما يتجلى واضحا في الانقلاب الصارخ لفرنسا على الاتفاقيات المتعلقة باحترام الحريات الفردية ، بمنعها المحجبات من حق التمدرس وولوج المؤسسات العمومية تحت ذرائع مختلفة .

وحينما تقبل بعض البلدان الإسلامية بهذه الاتفاقيات ، فإنها تستجدي أن يترك لها الحق في التحفظ على بعض بنودها ، وهي في ذلك تجتهد في تقديم المسوغات والدواعي والاعتبارات التي تدفعها إلى ذلك التحفظ ، تارة بتقديم تعلة الخوف من ارتباك النسيج الاجتماعي ، وتارة أخرى بالحديث عن مراعاة التقاليد .

لكن ، الأدهى والأمر أن بعض أبناء جلدتنا ، بمجرد أن يتم إبرام اتفاقية دولية ما ، إلا ويسارعون بطلب المصادقة عليها ، بالتزام كامل غير منقوص ، دون تحفظ أو تردد .

ألسنا بالفعل أمام دين جديد ، لا يعلو عليه دين ، فكيف لنا أن نتحفظ أو على الأقل نحافظ على بعض ذلك التحفظ المحتشم الذي انتزعه ممثلونا في عقد هذه الاتفاقيات؟!

ولذلك فهم لا يجدون حرجا في أن يطلبوا منا «أن نكون كونيين أكثر من الكونية نفسها» ، فمطلوب منا أن نلتزم بالمعايير الدولية التزاما ، ولا نتزحزح عنها مهما كان السبب ، حينها فقط نكون في نظرهم «مخلصين» حق الإخلاص و«ملتزمين» حق الالتزام بما تفرضه هذه «النصوص المقدسة الجديدة» ، التي يعتبرونها «قطعية الثبوت» لأن مصدرها الحداثة الغربية المهيمنة؟! ، وفي نفس الآن «قطعية الدلالة» لما تحمله من قيم كونية ، سامية و«متعالية»؟! كما أنهم يقرون بلا تحفظ بأن تلك القيم التي تحملها الاتفاقيات الدولية غير قابلة للتجزيء بين فرائضها وسننها ومستحباتها ، إذ لا ينبغي لنا «الانحراف» عن منطوقها النصي ، وإلا فذلك دليل على «الكفر» بهذا الدين الجديد .

إنه بالفعل سيف جديد يسلط على المسلمين ، ويستغله بعض هؤلاء «الإباحيين الجدد» عندنا لتبرير انهيارهم القيمي والمعياري ، وهم في ذلك قد يصلون إلى درجة التعصب والتزمت في التعبير عن التزامهم العميق بدينهم الجديد الذي اعتمد المواثيق الدولية «كتابا مقدسا» ، فيطالبون دون أدنى لباقة مجتمعية أو أدبية بتجريم «كل» من يعتبر المجاهرة بالمعصية انحرافا ، بل ويطالبون بحرمان الناس من حقهم في التعبير عن استنكارهم ورفضهم لما يرونه خروجا عن قواعد العقد الاجتماعي لهذا المجتمع المسلم .

التطرف الإباحي؟

إننا بالفعل أمام تطرف «الإباحية الجديدة» الذي يتخفى وراء «الاتفاقيات الدولية» ، ليرهب بها الآباء والمعلمون والمحامون والعلماء وغيرهم ، حينما يسعى كل واحد منهم من موقعه ليقوم بواجبه في النهي عن المنكر . فهو

إرهاب للآباء كي لا يتدخلوا عند «انحراف» أبناءهم ، وإرهاب للمحامين والقضاة كي لا يعملوا على تطبيق القانون في حق المجاهرين بالفاحشة ، وإرهاب للعلماء والدعاة وأهل العفة كي لا يعبروا عن استنكارهم لكل السلوكات التي تستحق ، إنه بالفعل إرهاب «الإباحية الجديدة» .

إننا إذ نعي وندرك مساعي «الإباحية الجديدة» التي تندثر كل مرة بالاتفاقيات الدولية وتستعملها في وجه «يقظة المغاربة» تجاه ما يتهدد ضميرهم المشترك ونظام قيمهم الدينية والأخلاقية ، فإننا نعتبر أن «معركة» حماية المرجعية الإسلامية لمجتمعنا ومقتضياتها هي مسؤولية المغاربة جميعا ، من خلال جهود وطنية صادقة يشترك فيها الجميع لمواجهة تيار «التطبيع» مع المجاهرة بالفاحشة ، وتحصين مجتمع «العفة والكرامة» من مظاهر التمييع والإفساد .

الاستئصال بالوكالة :

إن الاستئصال بالوكالة يفوت على المجتمع كسب رهانات قضاياه الكبرى التي يفترض أنها محط إجماع بحكم وحدة المرجعية والمصير المشترك .

إن الوعي السياسي والحزبي ببلادنا أضحى مندرجا في الإجماع الوطني على الثوابت الوطنية وهي الإسلام والوحدة الوطنية والملكية الدستورية ، كما أن عددا من الأحزاب أدركوا أنهم معنيون بالتفاعل مع تدين المغاربة وعميق ارتباطهم بدينهم وهويتهم ، مما يعني أن الأحزاب السياسية المغربية صارت مجمعة على عدم المنازعة في المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع .

وإذا صار عدم المجاهرة بمعاداة المرجعية الإسلامية من معطيات الممارسة الحزبية ببلادنا ، فأين يمكن أن نضع بعض التعبيرات التي تظهر على خلاف ذلك هنا وهناك ؟

وهي تعبيرات يبدو أنها تستهدف في العمق إثارة الصراع بين مختلف مكونات المجتمع ، وتعتمد في سبيل بلوغ أهدافها مداخل مختلفة كالتخويف والتوظيف أو التحريض ، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه «ممارسة الاستئصال بالوكالة» .

تحريض وتخويف !

إن تعبيرات «الاستئصال بالوكالة» لا تمارس إرادتها تلك بشكل مباشر وواضح ، بل تسعى إلى تحريض بعض الجهات للقيام بتلك المواجهات التي لا تخدم المصالح العليا للمجتمع ، بحيث تجعل قضايا مثل الهوية والأخلاق والحرية والتسامح الديني أو الأمن الداخلي وقوة الدولة مثار صراع بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع ، سواء من جهة التأصيل المرجعي أو من جهة التنافس السياسي العملي ، مما يفوت على المجتمع كسب رهانات تلك القضايا التي يفترض أنها محط إجماع بحكم وحدة المرجعية والمصير المشترك .

لأجل ذلك لم يعد مستغربا أن يدعو البعض ـ اليوم ـ الأحزاب « الحداثية» أو«التقدمية» أو«اليسارية» للتكتل والدخول في حرب مفتوحة ضد الدعوات إلى العفة والأخلاق ، فنحن ندرك أن بعض الأحزاب التي كان يعول عليها «الاستئصاليون» في السابق ، لتخوض الحروب بالوكالة عنهم ، لم تعد مكترثة

بهذا التحريض ، لأنها انتبهت إلى كونها استنزفت في تلك المعارك الخاسرة ، وأدركت متأخرة بأن النتيجة الحتمية لتلك التوجهات ، هي مزيد من الابتعاد عن ضمير المجتمع وهويته وأخلاقه وقيمه .

تسامح الاستئصاليين وحوارهم الحضاري !

إن «الاستئصال بالوكالة» يظهر أيضا تحت عباءات وغطاءات أخرى ، فتارة تتم المناداة باسم حوار الحضارات بتحويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى وزارة للأديان لأجل تحريك الصراع بين «المغاربة المسلمين» و«المغاربة غير المسلمين» ، وتارة يتم رفع لواء «الحريات الفردية» ، تحت مسمى الأسبقية المطلقة للمواثيق الدولية على القوانين الوطنية ، لأجل خلخلة مفهوم الحرية في الوعي الجماعي للمغاربة وجعله موضوع صراع بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع .

وتارة أخرى باسم التسامح يدفعون إلى الانخراط في مبادرات علاقات الصداقة الأمازيغية الإسرائيلية لأجل إثارة الصراع بين «الأمازيغ الأحرار» المدافعين عن المقدسات ، وبين ما قد يظهر لنا أنه تيار من الأمازيغيين المتصهينين ، وهم في الواقع قلة غير معتبرة في صفوف التيار الأمازيغي الوطني .

لكن يبدو أن من انخرطوا في ذلك قد أدركوا بأن أطروحاتهم ودعاواهم تلك مملوءة بـ«نفخ الريح» ، وأنها لم تصمد أمام تماسك الهوية المغربية ، كما لم تصمد في السابق دعاوى الحديث باسم الديموقراطية وباسم المواطنة وباسم الحداثة والتقدم ، في محاولة لاحتكار هذه القيم وجعلها موجهة ضد فاعلين

أساسيين أخرين .

المغرب القوي :

وإذا كانت الحالات السابقة دالة على الرغبة في إثارة الصراع بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع ، فإن بعض جهات «الاستئصال بالوكالة» ما زالت تحاول أن تجعل من الأحداث الأخيرة [1] المتعلقة بالكشف عن «خلية بلعيرج» فرصة للتحريض ، إذ قبل أن يقول القضاء كلمته بدأ البعض يدق الطبول من جديد ويستعيد أجواء ١٦ ماي ، ويرفع شعار «ليس في القنافذ أملس» ، داعيا الدولة إلى مراجعة موقفها من الحركة الإسلامية برمتها وهي من المكونات الأساسية للمجتمع المغربي .

واضح إذن ، أن الاستئصال بالوكالة يبحث عن مطية جديدة لبلوغ أهدافه ، ناسيا أو متناسيا أن الحركة الإسلامية ظلت منذ تبنيها لخيار الاعتدال والمشاركة فاعلا أساسيا في الاستقرار المجتمعي ، إذ ليس ببلادنا عاقل يتمنى أن تكون الدولة ضعيفة في مواجهة الإرهاب ، حتى يرفع البعض هذا الشعار لمواجهة الآخرين .

إننا نجدد التأكيد على أن استقرار المجتمع هو الذي يعطي للمغرب قوته ، فالمغرب القوي هو الذي توجد فيه أجهزة أمنية في مستوى عال من الجاهزية ومن اليقظة تمكنها من الفعل الاستباقي ضد كل شبكات العنف التي تستهدف الأبرياء ، والمغرب القوي هو الذي يحرص على أن تكون التحقيقات

(١) تاريخ المقال ٠٣/٠٦/٢٠٠٨.

مع المتهمين في مستوى عال من احترام الكرامة الإنسانية ، والمغرب القوي هو الذي يتمتع بقضاء مستقل ونزيه يحمي المجتمع ويحفظ حقوق الأفراد .

أين الروح الديمقراطية ؟

إن اتجاهات «الاستئصال بالوكالة» بمختلف عباءاتها تستعمل «وسائل» غير ديموقراطية ، ولذلك ندعو هؤلاء ليتحلوا بروح ديموقراطية عالية ، ويجعلوا الشعب فيصلا للحكم على دعاواهم تلك ، لنعرف هل دعوى تغيير وزارة الشؤون الإسلامية إلى وزارة الأديان تسامح ديني ، أم تمهيد لحملات تنصيرية تهاجم المغرب من كل جهاته؟! ، وهل دعوى الحريات الفردية حداثة وتقدم أم دعوة إلى التطبيع مع الانحلال وتبرير للشذوذ الفكري والأخلاقي؟! ، وهل مبادرات الصداقة الصهيونية الأمازيغية تسامح ، أم هي صهينة للمسألة الأمازيغية؟!

إن الحركة الإسلامية بكونها فاعلا أساسيا في المجتمع ،تؤمن بالتدافع السلمي الديموقراطي ، وبالحوار المجتمعي حول قضايا الوطن المصيرية ، ولذلك فهي تنطلق في حركتها من منطلق «الإسهام» مع باقي الفاعلين في الإصلاح والبناء ، وهو ما يجعلنا نؤكد على خلاصتين :

الأولى : هي أن إثارة الصراع بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع ليس في مصلحة الوطن ، بل هو إضعاف لإرادة الإصلاح وتضييع للجهود وتهديد للتماسك الاجتماعي .

الثانية : هي أن منطق الديمقراطية ، وما يرتبط به من مبادئ المسؤولية

والشفافية والاحتكام إلى الإرادة الشعبية ، يقتضي أن يبني كل فاعل مجتمعي تحركه على تلك الأسس ، فمن كانت له رؤية خاصة للقيم والأخلاق فما عليه إلا أن يدخل غمار المنافسة الشريفة دون توكيل لأحد أو تحريض على أحد .

وبناء على الخلاصتين السابقتين ، نرجو أن يتخلى الاستئصاليون عن «منطق التوكيل» وافتعال الصراعات بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع ، وأن يتحلوا بالجرأة الكافية أمام الشعب ، ليحدثوا الناس بوضوح عن مشروعهم وعن أخلاقهم وقيمهم التي يدعون إليها ، وعن نظامهم الأخلاقي الجديد؟ فهل هم فاعلون؟ وعن التحريض هم معرضون؟

obeikandl.com

بين المنافس الديمقراطي والمنافس العدواني

المجتمع المغربي لا يحتاج إلى تكريس منطق الصراع والصدام ، بل يستحق فاعلين ذوي مصداقية ، ويحتاج لمنافسين أقوياء شرفاء يتقدمون بنا نحو المستقبل لا إلى ضعفاء عدوانيين يعودون بنا إلى الماضي

تكشف التجارب الديموقراطية الناجحة في العديد من دول العالم ، عن أن احترام أسس التداول السلمي والمنافسة الشريفة ، والاحتكام إلى الشرعية المجتمعية ، تساهم في خلق حراك سياسي ومجتمعي مهم ، وتعطي معنى للفعل المجتمعي والتاريخي لمختلف التيارات المتنافسة .

المنافسة الشريفة :

بل أكثر من ذلك ، تكشف تلك التجارب عن أهمية ودور التنافس الديموقراطي في إدارة العلاقة بين الفاعلين الأساسيين في المجتمع بتوفير الحد الأدنى من قواعد المنافسة الشريفة .

إن التنافس الديموقراطي الشريف الذي يضمن للأغلبية تطبيق برامجها وتنزيل مشروعها ، يوفر للأقلية فرصة لتعمل على تجديد دمائها وتقوية عضدها ، وهو ما يجعلها في غنى عن اعتماد أية أساليب مخالفة لما تم الاتفاق عليه من قواعد ، أو اللجوء إلى أساليب عدوانية أو فوقية للتأثير على المعادلة السياسية والمجتمعية المعبر عنها في اختيارات الشعب الديموقراطية .

نثير هذه المقارنة ، ونحن نتابع حجم الانكسارات السياسية التي يعرفها

عالمنا العربي ، حيث صارت المنافسة غير الشريفة سيدة الموقف ، وأصبح ديموقراطيو الأمس الذين كانوا يتهمون الحركة الإسلامية بالرجعية والتخلف السياسي والإطلاقية الفكرية ، يتصدرون لائحة مصادري الديموقراطية والانقلاب عليها .

يحدث كل هذا في الوقت الذي صارت الحركة الإسلامية ومشروعها المجتمعي الأكثر تعبيرا عن روح الديموقراطية ومسلكياتها ، حيث أنها بذلت لأجل ذلك مجهودا استثنائيا للتأصيل للديموقراطية وتمثلها في فعلها التنظيمي والسياسي والمجتمعي ، وانتهت في عدد من التجارب الناجحة إلى تقديم اجتهاد سياسي ينادي بالدولة المدنية التي لا تتصادم مع الدولة القائمة بل تسعى لإصلاحها ، كما طورت علاقاتها العامة والإستراتيجية فدخلت في تحالفات سياسية ومجتمعية مع مختلف الأطراف ، وانطلقت في التعبير عن مساعيها في الانفتاح على جميع مكونات المجتمع ، على أرضية القضايا المشتركة في الإصلاح المجتمعي . وقد عبرت الحركة الإسلامية من خلال هذه الاجتهادات عن ثقة في اختيارها ، ورشد في مواقفها ، ومرونة في علاقاتها .

منافسة ومنافسة !

وإذا كانت هذه الجهود التي تبلورت عموما في شكل مشاركة سياسية متدرجة ، قد أكسبت الحركة الإسلامية شرعية مجتمعية وسياسية في العديد من البلدان ومكنتها من مراكمة نضج مهم في فكرها الاستراتيجي انطلاقا من كسبها التصوري والعملي السابق ، فإنها معنية بالانتباه إلى محظورين أساسيين :

١ ـ محظور ذاتي : إذ ينبغي للحركة الإسلامية أن تنتبه باستمرار إلى العوامل التي تتطور بموازاة الكسب الإستراتيجي والمجتمعي لفعلها ، حتى لا تتحول تلك العوامل إلى كوابح في مسيرة التطور ، وأقصد أساسا : سيادة الإحساس بالاطمئنان للنتائج المرحلية ، وأيضا الارتخاء الذي قد ينتج عن حالة العجب بالذات .

بمعنى أنه في مسيرة الصعود تكون عوامل الأفول والسقوط قائمة وكامنة ، والتي تحتاج لمجهود كبير من الرصد المبكر ، لضمان التطوير المستمر لميكانيزمات الاشتغال .

٢ ـ محظور موضوعي : إذ لابد للحركة الإسلامية أن تنتبه إلى محددات السياق الموضوعي لعملها وكسبها ، فمنطق التدافع الذي يستلزم وجود منافسين للمشروع الذي تقدمه الحركة الإسلامية يفرض عليها أن تنتبه إلى طبيعة هؤلاء المنافسين وأساليبهم المعتمدة في ذلك .

وهنا نجد أنفسنا أمام حالتين :

حالة المنافسة الشريفة : التي لها منطقها الخاص القائم على النجاح والإخفاق وعلى التداول ، أي أن الصعود أو الأفول هو عبارة عن أطوار ودورات يتبع بعضها بعضا في مسار طويل ، وأن أي إخفاق يستدعي من صاحبه تجديدا وتطويرا ، وقوة اقتراحية ، وقيادة جديدة ، وهذا ما يظهر بشكل جلي في الديمقراطيات الكبرى ، حيث يكون الرابح الحقيقي هو البلد ، الذي يستفيد من التنوع والغنى والحيوية والتجدد التي توفرها المشاريع

المجتمعية المتنافسة .

حالة المنافسة العدوانية : وهي التي تبرز عندما يكون المنافس ضعيفا وغير قادر على خوض المنافسة الشريفة ، فيلجأ إلى تغييب قواعدها . ونقصد بالمنافس الضعيف في سياق حديثنا ، المنافس الذي لا يمتلك مشروعا مجتمعيا ، ولا يتمتع بأي وضوح ، ويبني عوامل قوته بطريقة غير ذاتية . وفي هذه الحالة فإن منطق الصدام العدمي يصبح حاكما للتنافس ، ويهدف المنافس العدواني من خلاله إلى تحقيق نتيجة الانتصار بمختلف الطرق والوسائل والمداخل غير المشروعة ، وعوض أن يقوم بمراجعة رؤاه وطرق اشتغاله فإنه يستنفذ جهوده وإمكاناته للسعي إلى تدمير الآخر ، والذي قد ينتهي بتدمير الذات أيضا . إنه منطق فاقد لأي أفق مفتوح مما يجعله في جميع الحالات وبالا على البلاد والعباد .

إن المنافسة الشريفة مطلوبة في اختياراتنا الإصلاحية ، لأنها عامل تنوع وحراك وحيوية تخدم تطور البلد وتقدمه ، وهي لذلك تحتاج إلى تضافر جهود الجميع لحمايتها وتقويتها وتشجيعها . وفي الاتجاه المقابل يجب أن يعمل الجميع على تفادي ما من شأنه أن يهيئ الظروف للمنافسة العدوانية بمنطقها الصدامي كالتي تشهدها بعض البلدان العربية ، والتي بدأت تبرز بعض الأصوات الداعية إليها في بلادنا أيضا .

«أنا ولا أحد» !

أربع حالات تطبيقية نعرضها هنا تبين أزمة المنطق الصدامي للمنافسة العدوانية ، وتهم الجزائر ومصر وتركيا ثم المغرب ، غايتنا في عرضها ترشيد

التدافع المجتمعي والتمكين لمنطق المنافسة الديمقراطية ببلادنا .

الجزائر : انقلاب ديمقراطي :

إن المثال الأبرز هو ما جسدته الحالة الجزائرية ، عندما تم «الانقلاب على الديمقراطية» التي جاءت بفوز الحركة الإسلامية في انتخابات بدايات التسعينيات ، حيث لم يكتف فيه «المنافسون العدوانيون» بشن حملة من «التكفير السياسي» والاستئصال للحركة الإسلامية ، بل فتحوا البلد على إيقاع مسلسل دموي عدمي ولانهائي .

ولو كان لهؤلاء شيء من شجاعة المنافسين الشرفاء ، لفسحوا المجال لاختبار مقدرة التجربة الإسلامية ، في التعاطي مع مشكلات البلد وتقديم الحلول المناسبة لها ، وأتذكر في هذا السياق الموقف التاريخي للملك الراحل الحسن الثاني حينما عبر عن رأيه في ضرورة إعطاء الفرصة لجبهة الإنقاذ لتقدم تجربتها ويكون الحكم عليها في النهاية .

لكن يبدو أن المنافس العدواني محكوم دوما بمنطق الصدام المؤدي للخسارة المطلقة ، دون مراعاة لمصلحة البلد العليا ، وهو في ذلك يرفع شعار «أنا ولا أحد» .

مصر : نهاية التعددية !

ونفس هذا المنطق نشهده اليوم في مصر التي تعرف حلقة جديدة من العدوان على المنافسين ، حيث لجأ النظام السياسي إلى تفكيك قواعد المنافسة وإلغاء التعددية الحزبية ، بتمكين قطب واحد يشكله بعض ذوي النفوذ من

رجال السلطة والمال والإعلام ، من الهيمنة على الحياة السياسية ، ومواجهة الحركة الإسلامية .

وهذا القطب المتحكم في قواعد اللعبة بمصر ، لا يقبل بقواعد المنافسة الشريفة التي تضمن للحركة الإسلامية أن تعبر عن توجهاتها واختياراتها ، وهو ما برز مؤخرا ، على هامش الانتخابات الأخيرة ، حيث تدخلت السلطة لمنع مشاركة محدودة للإخوان المسلمين في الانتخابات المحلية وعوض الترخيص لهم وانتظار نتائج الانتخابات ، صدرت نتائج الأحكام العسكرية الظالمة في حق خمسة وعشرين قياديا حكم فيها على نائب المرشد العام بسبع سنوات . ورغم كل هذا العدوان ظل الإخوان أكثر اتزانا وواقعية في تعاملهم مع الموضوع ، ولم يسقطوا في فخاخ الصراع والصدام الذي لا يخدم إلا خصوم الأمة .

تركيا : تهديد النموذج التنموي الجديد !

أما بالنسبة للحالة التركية ، ورغم أن حزب العدالة والتنمية التركي قد كرس استمراره في السلطة ، بعد أن حصل للمرة الثانية على ثقة الشعب ورغم النجاحات التي يحققها هذا الحزب في قيادة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي حل معضلات البلاد المستعصية ، إلا أن بعض الاستئصاليين من التيار العلماني لم يتورعوا في إشهار ورقة حل هذا الحزب بصرف النظر عن التكلفة التي ستدفعها البلاد ، وهو ما يعني أن منطق الخسارة المطلقة التي تحكم المنافس العدواني لا تعوزه في تقدير لا نتائج صناديق الاقتراع ، ولا الاعتراف بالنتائج الهامة التي يحققها حزب سياسي لفائدة البلد .

وهكذا ، نستخلص بأن منطق المنافسة العدوانية قد انتهى في الحالة الجزائرية إلى أزمة شاملة على كافة المستويات ، وانتهى في مصر إلى انسداد سياسي ومجتمعي لا يعرف أحد إلى أين سينتهي ، وفي تركيا يهدد بنسف ما تحقق من تنمية وتقدم للبلد ، وفي الحالات الثلاث فإنه منطق يولي عناية أكثر للحفاظ على الموقع والسلطة مع عدم الاستعداد للمنافسة مع الأطراف الأخرى حتى وإن كانت مساهمتها مطلوبة ديمقراطيا وجماهريا .

المغرب : هل يحافظ على حالة الاستثناء؟

لكن ، ماذا عن الحالة المغربية ؟ هل تعكس نفس التوجهات القائمة في التجارب المذكورة ؟ أم أنها تشكل حالة استثناء ؟ وهل هي معافاة من منطق التنافس العدواني ؟

في الواقع ، نجد أن التجربة السياسية في المغرب ما فتئت تعترف بمبدأ التعددية السياسية والحزبية ، وتعلن رفض منطق الحزب الوحيد ، أو الحزب الحاكم مما جعل الحياة السياسية تنبني على توازنات متعددة الأقطاب .

غير أننا في الآونة الأخيرة بدأنا نشهد عودة جديدة لبعض التعبيرات المناقضة لهذه الاختيارات ، لم تكتف بنعت الحركة الإسلامية المساهمة في معركة الإصلاح الوطني ، بالإرهاب والكراهية ، كما لم تكتف بالمطالبة باستئصال العمل الدعوي ، وإنما وصل الأمر بالبعض إلى حد القول بأن الصفة الدينية للنظام الملكي هي جوهر المشكل . ومن تم فمواجهتهم للحركة الإسلامية تمر حتما عبر المطالبة بنسف الأسس التي بنيت عليها الدولة المغربية وعلى رأسها

المرجعية الإسلامية ، فهم لا يترددون في ذلك لأنهم يشتغلون بمنطق «الأنا ولا أحد» .

إننا نعتقد أن أي مشروع ينحصر سقف تفكيره السياسي في مواجهة الحركات الإسلامية ، هو مشروع محدود الأفق ، وفاقد للشرعية التاريخية ، لأن المجتمع المغربي لا يحتاج إلى تكريس منطق الصراع والصدام ، بل يحتاج إلى فاعلين ذوي مصداقية ، ويحتاج لمنافسين أقوياء شرفاء يتقدمون بنا نحو المستقبل لا إلى ضعفاء عدوانيين يعودون بنا إلى الماضي الذي ما زلنا نعالج آثاره ونضمد جراحاته . كما أنه لا معنى للمساهمة في الإصلاح دون تقديم مواقف وتصورات واضحة من القضايا المجتمعية الكبرى ، لأن الإصلاح جهد وبذل وعطاء مستمر لكسب المشروعية المجتمعية وليس إرادة متعالية عن المجتمع وقضاياه .

openkandi.com

حين يؤمن الإسلاميون بالتعددية ويكفر بها خصومهم

في الوقت الذي وصل فيه الإسلاميون لهذا المستوى من النضج والإيمان بالتعددية وبالاحتكام للديمقراطية ، نجد أن الجهات المناوئة لهم لازالت تطالب بمحاصرتهم ومطاردتهم وعرقلة جهودهم .

لقد بلغت الحركات الإسلامية مرحلة متقدمة وقدرا كبيرا من النضج في التعامل مع عدد من القضايا ، وعلى رأسها موضوع التعددية والاحتكام للديمقراطية ، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الممارسة ، بحيث انتقلت من مرحلة النقاش حول عدد من الإشكالات الكبيرة والمهمة في الموضوع ، مثل العلاقة بين الشورى والديمقراطية ، ومسألة الحاكمية والتشريع ، ومسألة الأصول الغربية للديمقراطية ونشأتها الوثنية ، إلى مراحل التأصيل الفكري لمختلف جوانب هذا الموضوع والممارسة العملية لهذا النظام الذي اعتبرته جزءا من الحكمة التي هي ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها . لقد اعتبرت نفسها أحق بها وأولى بممارستها داخل تنظيماتها وداخل أجهزتها ، وباعتمادها في تنظيم الآراء المتفاعلة داخلها ، وفي تدبير الاختلاف واتخاذ القرارات ، واعتبرتها الآلية الأمثل لحد الآن والأقدر على تنزيل مبدأ الشورى ، المأمور به شرعا ، وتنفيذه وتطبيقه على أرض الواقع ، فتبنتها مبدأً وممارسةً ، وآمنت بها منهجا وسلوكا .

وكان الأجدر والأولى أن يكون ذلك باعثا لجميع الفاعلين على تجاوز العقلية الإقصائية ، وتجاوز حالة التقاطب والصراع والتناحر ، الذي يبدد الجهود ويشتتها ، ويعرقل كل عمل جاد ، وكل جهد في طريق التقدم نحو الإصلاح والإقلاع الحضاري للأمة ، ونهضتها المنشودة .

وللأسف الشديد فإنه في الوقت الذي وصل فيه الإسلاميون لهذا المستوى من النضج والإيمان بالتعددية ودورها في استقرار البلاد ، والإيمان بالعمل في إطار المشروعية الدستورية ، والإيمان بالاحتكام للديمقراطية واحترام مؤسساتها ، نجد أن الجهات المناوئة لهم في كثير من البلدان لازالت تطالب بمحاصرتهم ومطاردتهم وعرقلة جهودهم بشتى الوسائل ، سواء بالنفي أو المنع أو التضييق أو التحجيم ، أو المتابعة والمحاكمات الصورية ، أو تزوير الانتخابات وتمييع المشهد السياسي وصناعة أحزاب ليس لها من برنامج سوى محاربة الإسلاميين وتخويف الناس منهم ، وشغلهم الشاغل في ذلك هو إقصاء الحركة الإسلامية عن الساحة ، رغم أن التجربة أثبتت مرارا وتكرارا أن لا جدوى من تلك المحاولات التي لا تزيدها إلا تعاطفا وشعبية وجماهيرية ، ولا تزيدها إلا تجذرا في المجتمع وإقبالا من الناس عليها .

بناء أسس متينة لفعل حضاري جديد ومتجدد :

وإذا كنا في حركة التوحيد والإصلاح ليس من منهجنا تحميل المسؤولية للآخر فقط ، والنأي بالذات عن ذلك أو تنزيهها عن الأخطاء والهفوات ، فإننا نرى أن الأمر لم يعد يحتمل مزيدا من التناحر والمواجهات التي تشغل الجميع

عن المعركة الحقيقية ، معركة البناء والنهوض الحضاري .

إننا نرى أن العقل السليم والمنطق السوي ومصلحة البلاد تقتضي من القوى الحية للمجتمع ، وفي مقدمتها ما يمكن أن نصطلح عليه بالجبهة الديمقراطية ، أن تستثمر هذه المعطيات والمؤشرات الإيجابية والهامة والتجاوب معها ، وعدم تجاهلها وتركها تضيع في زحمة الأحداث ، وذلك بالعمل على توفير جو من التعايش والقبول بالآخر ، والتنافس الشريف بالاحتكام إلى الديمقراطية ، واحترام مؤسساتها ، على أساس من الإيمان بالتعددية ، والحوار المسؤول ، بين جميع الفاعلين ، دون إقصاء لأحد . كل ذلك في أفق بناء أسس متينة لفعل حضاري جديد ومتجدد ، يلبي طموحات الأمة وانتظاراتها ، ويستوعب الجميع في نسق يكون التنوع فيه عامل ثراء وغنى ، وعامل تحفيز على المنافسة الخلاقة والمبدعة .

الاستمرار في خيار المشاركة :

ومن جهة الحركة الإسلامية نرى أن عليها ألا تفقد الأمل بالمرة ، من عدم التجاوب الفوري معها ومع إشاراتها ورسائلها ، وألا تيأس بسرعة من خيار المشاركة والمخالطة والانفتاح ، وألا تنساق وراء قراءة يائسة بالتركيز على الجوانب المظلمة فقط ، فربما يرى البعض أن عدم تجاوب الآخرين مع هذا النضج ، يستدعي طرح سؤال الجدوى من المشاركة أصلا ، بل مراجعة هذا الخيار من أساسه ، غير أن الأصوب هو أن توطن هذه الحركات نفسها على أساس ثابت ومتين ، وأن تكون في مستوى التحدي ، للثبات على هذا الدرب إلى آخره ، والصمود أمام تحدياته وصعوباته ، والصبر على ما فيه من الأذى ،

واستحضار وصية رسول الله عليه وسلم حين فضل المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم على المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاه .

وفي هذا المقام لابد من التنبيه والتحذير من سقوط البعض بوعي أو غير وعي في ترويج خطابات قد تؤدي إلى انتكاسة على مستوى التصور ، وإلى الرجوع بالنقاش إلى الوراء في قضايا أشبعتها الحركة الإسلامية بالدرس والنقاش ، وبذلت فيها جهدا كبيرا مرتكزة في ذلك على عدد من الآليات المنهجية والأدوات المعرفية ، ومسترشدة ومستهدية بفقه الواقع ، وفقه الموازنات ، وفقه المصالح والمفاسد ، وقواعد الترجيح ، إلى أن خرجت بجملة من الخلاصات التي حسمت في عدد من القضايا المستعصية والمشكلة .

إن الحكمة تقتضي التقدم نحو قضايا جديدة وليس الرجوع إلى نقطة البداية عند أول تعثر أو ضعف تجاوب ، كالتي تنقض غزلها بعد قوة .

obeikandl.com